



PROVISIONAL

A/41/PV.68
20 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ماتوري (سيرايلون)
(نائب الرئيس)
شم : السيد نيبينغ فكتوريا (الجمهورية الدومينيكية)
(نائب الرئيس)

مسألة ناميبيا [٣٦] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا
- (د) تقرير الأمين العام
- (هـ) تقرير اللجنة الرابعة
- (و) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتوري (سيراليون) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/41/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/41/23) (الجزء الخامس) ، و (الجزء التاسع) ، و (الجزء التاسع/1/Corr. و A/AC.109/870)
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا (A/CONF.138/11) و Add.1
- (د) تقرير الأمين العام (A/41/614)
- (هـ) تقرير اللجنة الرابعة (A/41/761)
- (و) مشاريع قرارات (A/41/24) (الجزء الثاني) ، و Corr.1 ، الفصل الأول)
- الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الأعضاء أنه بموجب المقرر الذي اتخذ في الجلسة العامة التي عقدت صباح اليوم فان قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ستغفل الساعة ١٧/٠٠ اليوم .
- وأود أن أعلن ما يلي : كما يتذكر الأعضاء فمن المقرر أن تنتخب الجمعية أعضاء لجنة القانون الدولي صباح الجمعة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر . ونظرا لكثرة عدد المرشحين فمن المتوقع أن تستغرق عملية فرز الأصوات ما بين ساعتين الى ثلاث ساعات .
- ومراعاة لذلك ولعدد الراغبين في الكلام بشأن البند ٣٦ من جدول الاعمال أقترح أن تستأنف الجمعية نظرها في البند المتعلق بناميبيا في الوقت الذي يجري فيه فرز الأصوات .
- إذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح .
- تقرر ذلك .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسهمت الامم

المتحدة في مسيرة البشرية صوب الحرية اسهاما كبيرا ، وعلى نحو خاص في الشورة المناهضة للاستعمار التي افضت الى استقلال وحرية العديد من البلدان والشعوب .

وتبرز اليوم مسألة ناميبيا بوصفها مسألة انهاء للاستعمار والاحتلال الاجنبي كواحدة من المهام ذات الاولوية . ولقد انقضى ما يزيد على اربعين سنة منذ بدأ النظر في هذه المسألة في الامم المتحدة ، كما انقضت عشرون عاما منذ اضلمت الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا وانتهت انتداب جنوب افريقيا لادارة هذا الاقليم ، وانقضت ثماني سنوات منذ اعتماد الامم المتحدة لخطة استقلال ناميبيا .

ومع ذلك ، تواصل جنوب افريقيا احتلال ناميبيا في تحدٍ لقرارات الامم المتحدة ، ولا يزال شعب ناميبيا يعيش في ظل استرقاق الاستعمار وقد حرم من حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحرية في بلد موحد .

ويطبق نظام بريتوريا ما ينتهجه من سياسات الفصل والتمييز العنصريين على ناميبيا أيضا ، منكرًا بذلك على السكان السود حقوق الانسان الرئيسية ، كما ينشر الارهاب وينفذ عمليات انتقامية وحشية ضد شعب ناميبيا . وتقوم جنوب افريقيا وغيرها من الممالح الاقتصادية الاجنبية بنهب الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا ، وهي تصعد عسكرة ناميبيا ، كما أنها فرضت التجنيد الاجباري وبذلك وضعت الناميبيين بعضهم في مواجهة البعض الآخر ، وتستخدم اراضي ناميبيا لشن عدوانها واعمالها التخريبية ضد الدول الافريقية المستقلة لاسيما انغولا .

ويواصل نظام الاحتلال غير الشرعي عمليات السجن والاحتجاز التعسفي لزعماء واعضاء ومؤيدي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) كما يمارس قتل ، وتعذيب ، وذبح الناميبيين الابرياء ، ويحاول قمع النضال التحرري بالحديد والنار ، بيد أنه لم ولن ينجح في ذلك على الاطلاق .

ويوغوسلافيا تقدم كامل تأييدها ومساعدتها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وهي الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا . لقد تحولت سوابو في السنوات الست والعشرين الاخيرة الى حركة تحرير قوية ، ومنظمة سياسية تلتزم بمبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز . وقد اكسبها هذا اعترافا دوليا ، وتأييدا ، ومساعدة على نطاق

واضع . وفي ظل قيادة رثسها سام نجوما أثبت موابو تصميمها على انتزاع استقلالها فسي ميدان المعركة ، فضلا عن اعتمادها الحميد للسعي الى حلول تفاوضية على أساس خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

ولن يترتب على الفشل في حل مسألة ناميبيا غير وقوع حمام دم تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وتزيد اطالة أمد احتلال ناميبيا من خطر تحولها الى جزء من لعبة القوة التي يمارسها الكبار والاقوياء في صراعهم على مناطق النفوذ والسيطرة .

وخطة الأمم المتحدة لناميبيا هي الأساس الوحيد المقبول دوليا للحل العلمي . وبالاتفاق على نظام انتخابي تكون آخر قضية بارزة متعلقة بالخطة قد حسمت ، ومن الضروري الآن المضي قدما نحو تنفيذها دون ابطاء أو تغييرات أو شروط مسبقة . فلم يعد هناك أي مبرر على الاطلاق لتأجيل حصول ناميبيا على الاستقلال . وربط هذا الاستقلال بقضايا دخيلة غير ذات صلة يؤدي في واقع الامر الى تكريس سيطرة جنوب افريقيا غير الشرعية على ناميبيا .

ويقع على عاتق مجلس الأمن واجب القيام بدور رئيسي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . فلا بد أن يزيل كل العقبات التي تقف في الطريق من ربط أو غيره . ولقد أصبحت الظروف مواتية لمجلس الأمن لوضع إطار زمني لتنفيذ الخطة ، وتحديد موعد لاجراء انتخابات في ناميبيا تحت رعاية واهراف الأمم المتحدة .

وشمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن الذين حالوا دون المجلس واتخاذ كافة التدابير المتاحة له . فلم تعد الحجج المعارضة لفرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تقنع أحدا . ومن ثم ، فإن الجوء الى حق النقض لمنع اعتماد قرارات بشأن فرض العقوبات يرقى الى حماية المعتدي والمستبد وتأييد سياسة الفصل العنصري ، والاستعمار ، والتمييز العنصري .

وكان ينبغي للبلدان التي ما زالت لها علاقات مع نظام بريتوريا وتعاون معه أن تدرك أن ذلك ليس هو السبيل لإرغام النظام العنصري على التخلي عن سياسة الفصل العنصري وانهاء احتلاله لناميبيا . ولا يمكن للمصالح الاقتصادية وغيرها أن تكون أكثر أهمية من حرية واستقلال الشعوب في الجنوب الافريقي .

وينبغي أن يوقف فوراً أي مزيد من الاستغلال لموارد ناميبيا الطبيعية ، بما في ذلك ثروتها البحرية ، فهذا الاستغلال يتعارض مع المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وعلى جميع البلدان أن تمنع شركاتها العامة والخاصة من المساهمة في استغلال أو تشغيل أو شراء أو نقل الموارد الطبيعية لناميبيا .

والجزاءات الطوعية التي فرضتها بعض البلدان على النظام العنصري ، من الوسائل المفيدة للضغط عليه ، ولذا نرحب بالقرار الذي أصدره كونغرس الولايات المتحدة مؤخراً . ولكننا ندعو جميع البلدان والمنظمات التي لم تمد نطاق جزاءاتها لتشمل ناميبيا أيضاً أن تفعل ذلك .

وعلى المجتمع الدولي أن يمتنع عن أي اتصال أو اعتراف بالحكومة العميلة في ويندهوك التي اقامها ويسيطر عليها نظام بريتوريا .

وتكتسب أنشطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برئاسة السيد بيتر زوز ممثل زامبيا أهمية خاصة في الحالة الراهنة . ويتضمن برنامج عمل المجلس سلطة من الاجراءات لتقديم الدعم لشعب ناميبيا ومنظمة سوابو وللإسهام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

وهناك أيضاً دور بارز في الجهود الرامية الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا للأمين العام للأمم المتحدة الذي أبدى التزاماً شخصياً كبيراً بقضية ناميبيا .

ومتواصل يوغوسلافيا من جانبها تقديم الدعم والمساعدة الكاملين الى شعب ناميبيا والى حركة تحرره الوطني سوابو ، ونعتبر ذلك التزاماً علينا في إطار الجهد الشامل للمجتمع الدولي لتحقيق تحرير ناميبيا والقضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري .

وإذ اختتم بياني ، أود أن اقتبس من النداء الخاص من أجل الاستقلال الفوري لناميبيا الذي اعتمده رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم الأخير للقمّة في هراري بزيمبابوي :

إن أو ان حصول ناميبيا على استقلالها قد آن من وقت طويل ، وكل مزيد من التسوية فيه أمر غير أخلاقي . ولذا فنحن نناشد كل الرجال والنساء من ذوي النية الحسنة أن يعارضوا بشدة أي تأجيل ، لأي سبب وفي أي ظرف من الظروف ، لاستقلال ناميبيا . " (A/41/697 ، ص - ١٠١)

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . وكما يذكر الاعضاء ، فاننا عرضنا في ١٨ ايلول/سبتمبر موقف الدول الاثنتي عشرة بشأن مسألة ناميبيا في البيان الذي أدلينا به في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة . ولسوء الحظ لم تحدث تطورات كبيرة منذ ذلك الوقت . وبالتالي ستكون ملاحظاتي في هذه المناسبة مختصرة .

تري الدول الاثنتا عشرة ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ينبغي أن ينتهي دون أي تأخير . والاساس المقبول الوحيد لتسوية سلمية دائمة للمشكلة هو أن ينفذ دون حجج أو شروط مسبقة قرارا مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) . وقد قبلت خطة التسوية التي شملها ثاني هذين القرارين كل من حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ونحن نؤمن بشدة بأنه يجب ان يسمح لشعب ناميبيا بممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة ومنصفة تحت رعاية واطراف الامم المتحدة وفقا لخطة التسوية . ومن الضروري الا تربط جنوب افريقيا تنفيذ خطة التسوية بالوفاء بشروط غريبة عن استقلال الاقليم ، أو لا تتفق مع قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

ومن المؤسف أن حكومة جنوب افريقيا لم تر أن الوقت قد حان لتتحرك صوب تنفيذ خطة التسوية ، بل على العكس فقد آشرت أن تستمر في احتلالها غير المشروع لناميبيا تحديا للرأي الدولي . ونحن نحث سلطات جنوب افريقيا على اعادة النظر في موقفها وعلى تنفيذ خطة التسوية دون تأخير . ونعتبر أن ما قامت به جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ من اقامة ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا اجراء باطلا ولاغيا ونرفض رفضا

قاطعا أي اجراء انفرادي تقوم به حكومة جنوب افريقيا لنقل السلطة في ناميبيا .
ويجب الا يكون هناك مجال لمراوغة الامم المتحدة أو استبعادها بطريقة ما من عملية
التسوية .

ومن الامور التي تشير قلقا بالغا أن جنوب افريقيا قامت طوال الشهور الاثني
عشر الماضية بغارات مسلحة على جيران ناميبيا ، وأن هذه الاعمال ترتكب تحديا
للقانون الدولي وتسبب تهديدا للسلم والامن في المنطقة بشكل خطير . ونحن نكرر مرة
اخرى ادانتنا القوية لهذه الاعمال ، ونحث جنوب افريقيا على التخلي عنها .

اننا ندين بشدة استخدام جنوب افريقيا للعنف سواء ضد الدول المجاورة أو
للحفاظ على وجودها غير المشروع في ناميبيا . وهذه التطورات تدعو بمرة أكثر
الحاحا الى النهوض بالواجب الرئيسي والعام الذي تخطلح به الامم المتحدة لتميز
الحلول السلمية وفقا للميثاق ، وبالتالي عدم التشجيع على استخدام القوة .

لقد بذل الامين العام وممثله الشخصي ودول المواجهة ومنظمة سوابو ومنظمة
الوحدة الافريقية وفريق الاتصال جهودا كبيرة على امتداد سنوات عديدة للتوصل الى
تسوية عادلة وسلمية لمسألة ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونحن نؤيد
هذه الجهود دائما . ونأمل في أن ينجح الامين العام في محاولاته لتجديد الحوار بين
الاطراف المعنية ، مما يمهد الطريق أمام التنفيذ المبكر لخطة التسوية . ومنوادل من
جانبا الضغط على جنوب افريقيا لتلتزم بقرارات المجتمع الدولي المعرب عنها
بوضوح ، وذلك بسحب الترتيبات الدستورية التي نفذت في عام ١٩٨٥ ، وانها احتلالها
غير المشروع لناميبيا . وبهذه الطريقة وحدها سوف تتاح لاهناء ناميبيا فرصة ممارسة
الحق في تقرير المصير والاستقلال .

السيد ساري (السفال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ ١٩٤٦ وحتى الآن تدرج مسألة ناميبيا على جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة وتبحث فيها . كما نوقشت هذه المسألة في الدورات الاستثنائية الخامسة والتاسعة والرابعة عشرة التي عقدت مؤخرا وكذلك في الدورة الاستثنائية الطارئة الشامنة . وكانت القضية موضوع بحث في عدد كبير من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ، ولاسيما في المؤتمر الدولي المعني بحقوق الانسان في ناميبيا الذي عقد في داکار بالسفال في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، والذي اقترحت فيه بلادي أن يخصص في كل عام اسبوع التضامن مع الشعب الناميبى وحركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والمؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب الناميبى ، والمؤتمر الدولي المعني بناميبيا الذي عقد في باريس في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ثم في نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، ومؤتمر دول الشمال الاوروبي بشأن ناميبيا الذي عقد في هلسنكي في ١٩٨٦ ، ومؤتمر بروكسل الدولي الثاني الذي عقد في هذا العام . وفي تموز/يوليه ١٩٨٦ التقى المجتمع الدولي مرة أخرى في فيينا ليركز الانتباه على اقليم ناميبيا الذي لا تزال جنوب افريقيا العنصرية تحتله على نحو غير شرعي .

وفي الوقت الذي نستخلص فيه من جميع هذه الانشطة التي تجرى في مختلف المحافل الدولية أن المجتمع الدولي يولي مسألة ناميبيا أهمية خاصة ، يجب أن نعتري بأن جميع هذه الانشطة اثبتت أن الارادة السياسية الحقيقية لا تتوافر لدى من يتحملون مسؤولية خاصة تجاه ناميبيا لإرغام نظام جنوب افريقيا على أن يسلك سبيل العقل والمنطق .

والواقع انه لم يعد مقبولا بعد مرور ٢٠ عاما على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وبعد مرور ثمانية أعوام على اعتماد مجلس الامن بالاجماع خطة التسوية للمشكلة الناميبية ، أن يستمر نظام بريتوريا بعناد في السير في تيار يعارض تحرير الشعوب ، ويواصل احتلال ناميبيا على نحو غير شرعي .

وفي توافق مع التكتيكات التسوية لهذا النظام - وهو بارع فيها من زمن - تعمل جنوب افريقيا على تأجيل حصول ناميبيا على الاستقلال بالاصرار على محاولة وضع مشكلة تتعلق ببساطة ووضوح بانتهاء الاستعمار ، في سياق الصراع بين الشرق والغرب ، وهو امر غريب عن المشكلة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تُمر جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية التي طلبت حكومة أنغولا على نحو مشروع مساعدتها وذلك في اطار اتفاق شنائي تم التوصل اليه في سيادة تامة وفقا للقانون الدولي .

وكما يعلم الجميع ، فان الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بالاضافة الى حركة بلدان عدم الانحياز ، رفضت رفضا قاطعا ادخال أي عنصر خارجي في تنفيذ خطة الامم المتحدة للتسوية ، بل ان مجلس الامن نفسه أعلن على نحو صريح في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) وبمفظة خاصة في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) أن :

"استقلال ناميبيا لا يمكن أن يظل مرهونا بحسم مسائل دخيلة على قرار

مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الفقرة ٨)

ويكفي أن نذكر أن مسألة ناميبيا تعتبر في الجوهر وفي المضمون مشكلة تتعلق بانتهاء الاستعمار لابد من تسويتها ملما وفقا لروح القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولم يكتف نظام جنوب افريقيا بوضع شروط لا تتم على الاطلاق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالجهد الفاشلة التي يبذلها لاقامة حكومة مؤقتة مزعومة لادارة الاقليم ، بل انه يستخدم ناميبيا بوقاحة كقاعدة لشن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المتكرر ضد بلدان خط المواجهة منتهكا سيادة هذه البلدان ولامتها الاقليمية .

وكذلك لا تدخر جنوب افريقيا جهدا في سبيل ادامة سيطرتها العنصرية والعسكرية على اقليم ناميبيا واقامة نظام الفصل العنصري الشائن وذلك عن طريق ترسانة لا مثيل لها من القوانين القمعية القهرية ، فتخلق بذلك حالة متفجرة تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

وهكذا فان نظام بريتوريا العنصري ينتهك ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والعناصر الاساسية للاخلاقيات الدولية والتمايش السلمي بين الشعوب والامم ، ويدوسها جميعا بالاقدام .

عندما انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في ١٩٦٦ قررت ان تفع ادارة اقليم ناميبيا تحت مسؤوليتها المباشرة الى حين حصول ناميبيا على الاستقلال . ومن ثم اذنت على هذه المشكلة طابعا دوليا خاصا ، ومنذ ذلك الوقت السني يعتبر نقطة تحول تاريخية في عملية انتهاء الاستعمار في ناميبيا ، ينتظر شعب ناميبيا الدخول في اسرة الامم الحرة المستقلة ، لتحقيق امانيه المشروعة .

وقد اغتنم مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية التي تتولى ادارة الاقليم الدولي لناميبيا ، والذي يتشرف وقد بلادي بأن يكون عضوا فيه ، كل فرصة في المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية والندوات ومناقشات المائدة المستديرة والاصابع والايام المخصصة للاعراب عن التضامن مع الشعب الناميبى ، ليؤكد ويوجه الانتباه الى ضرورة التنفيذ العاجل لخطة التسوية التفاوضية الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد منح مجلس الامن ولاية محددة للامين العام فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن الامين العام رغم جهوده المشكورة واجه في اتصالاته تعنتا من جانب جنوب افريقيا ، التي تعتبر مسؤولة عن فشل المفاوضات والمشاورات بشأن تنفيذ ذلك القرار . وعلى الرغم من النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي والجهود المتضافرة التي بذلها الامين العام ، والتعبير الملموس عن سعة الصدر والامتداد للتفاوض من جانب قادة سوابو ، وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة لمجلس الامن ، تصر جنوب افريقيا على رفض التعاون لتنفيذ خطة التسوية التفاوضية التي وضعها مجلس الامن وتواصل احتلال اقليم ناميبيا على نحو غير مشروع ، وتتحدى بذلك المنظمة الدولية التي انتهت ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا منذ ٢٠ عاما .

ويرى السنغال انه يجب أن ندين مرة أخرى بقوة وعلى نحو لا لبس فيه ، جنوب افريقيا لامتداد احتلالها غير المشروع لناميبيا ولمحاولاتها المنيدة لادامة سيطرتها العسكرية والعنصرية على ذلك الاقليم عن طريق اقامة نظام الفصل العنصري الشائن وغير الانساني والذي يعتبر جريمة ضد الانسانية ، وتجنيد الشباب الناميبى بالقوة في قوات جنوب افريقيا للقمع والقهر .

ولن يدخر بلدي جهدا في المشاركة في أي اجراء يمكن أن يؤدي الى الاسراع بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون شروط أو تقييدات حتى يمكن لشعب ناميبيا المظهد أن يمارس أخيرا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

إن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يتطلب المزيد من الاصرار من جانب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة من جانب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الذين عهد اليهم ميشاق الامم المتحدة بمسؤوليات كبيرة في المحافظة على السلم والامن الدوليين ، والذين يجب أن يزيديوا ضغطهم على نظام بريتوريا العنصري لاجباره على منح ناميبيا الاستقلال الفوري دون أية شروط مسبقة في إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي لا يزال السنغال يعتبره الاساس الوحيد للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا .

وفي مواجهة النظام الاعمى الذي يدوس بالاقدام القواعد المبدئية للقانون الدولي ، وينتهك على نحو منظم المبادئ الرئيسية للحرية والكرامة الانسانية ، ويزدرى بقرارات مجلس الامن ويرفض ملطته ولا يعير اهتماما لادانات البشرية ، يجب على المجتمع الدولي أن يفتنم هذه الفرمة ليعتمد تدابير محددة تجبر بريتوريا على انهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا .

ويرى وفد بلادي أن تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة والجزاءات الاقتصادية المتفق عليها ، بموجب ميشاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة الفصل السابع منه ، هو الرد السلمي الوحيد على المأساة الناميبية .

وقد أكد المجتمع الدولي تلك المواقف من جديد بقوة في المؤتمر الدولي الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا التي عقدت في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر .
ولابد أن يقترن فرض الجزاءات على جنوب افريقيا بتميز المساعدة الدولية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يطبق بقوة تدابير محددة من هذا النوع لانهاء معاناة الشعب النامبي ونهب موارده .

وليس من اللائق - بعد أن أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ووضعت تحت مسؤوليتها المباشرة وبعد أن اعتمد مجلس الامن ، وهو الهيئة الرئيسية المنوطة بها مهمة صيانة السلم والامن الدوليين ، خطة لتسوية مسألة ناميبيا - أن نجد منظماتنا العالمية ، وبوجه الخصوص الاعضاء فيها الذين انط بهم الميثاق مسؤوليات خاصة ، لاتزال مكتوفة الايدي بينما تمضي جنوب افريقيا في ارتكاب جرائمها ضد ناميبيا .

ان مرور أكثر من مائة عام على الاستعمار والاضطهاد والقمع التعسفي والدموي لم يضعف بأي شكل من الاشكال العزيمة والشجاعة الراسختين اللتين يتحلى بهما الشعب النامبي الشقيق ولا تصميحه على التحرر من نير الاضطهاد الاستعماري .
ويجب على البلدان والشعوب التي لاتزال تؤمن بقيم الحرية والكرامة والقيم الانسانية وحقوق الانسان ، أن تمد يد المساعدة لشعب ناميبيا الجريح حتى يتمكن من استعادة استقلاله وكرامته .

ويسرني أن أؤكد من جديد تأييد السنغال لقادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب النامبي ، وتضامنها معهم في كفاحهم البطولي والمشروع ، وما أظهروه من التحلي بروح المبادرة والواقعية والشعور بالمسؤولية .

وفي الختام ، أود أن أشيد باسم السيد عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال ، بالسيد خافيير بيريدي دي كوييار الامين العام ، لاستعداده المستمر للمساعدة والعمل

الدؤوب الذي يقوم به من أجل الشعب الناميبي . وأود أن أعرب أيضا عن شكرنا وتقديرنا لجميع أعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبييا على تفانيهم في خدمة قضية ناميبيا .

ولعل جهودنا المتضافرة والحازمة تمكّن ، بعد طول انتظار ، شعب ناميبيا الشهيد من أن يرى فجر الحرية والاستقلال قريبا جدا .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الدورة

الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في شهر تموز/يوليه قد بعثا برسالة واضحة ، مؤداها ان المجتمع الدولي يعتبر ان مسألة ناميبيا تكتسي أعلى أولوية . ومما لاشك فيه ان تحقيق الاستقلال لناميبيا سيظل هدفا مشتركا بالغ الأهمية مادامت ناميبيا غير منضمة الى صفوف الدول المستقلة ذات السيادة .

وما من مسألة من المسائل المدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي تحظى بهذا القدر الكبير من التأييد الذي تحظى به مسألة ناميبيا . والواقع انه كان ينبغي حل المسألة بطريقة بناءة وحذفا من جدول أعمالنا منذ سنوات عديدة . بل ان تاريخ الأمم المتحدة وتاريخ كفاح ناميبيا من أجل الاستقلال ارتبط أحدهما بالآخر ارتباطا وثيقا . فمنذ عام ١٩٤٥ ما برحت كل دورة للجمعية العامة تتناول بالبحث مسألة ناميبيا والامانة المقدمة التي ورثتها عن عصبة الأمم . ومن خلال الأمم المتحدة تم تثبيت حق ناميبيا في الحرية والاستقلال وتعزيز قاعدتها القانونية والسياسية .

ففي تشرين الاول/أكتوبر ١٩٦٦ أكدت الجمعية العامة الحق الثابت لشعب افريقيا الجنوبية الغربية في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وأنهت انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ووضعت تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وأخيرا ، فان مجلس الامن باتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وضع خطة لانتقال ناميبيا سلميا نحو الاستقلال وحكم الاغلبية عن طريق اجراء انتخابات نزيهة وحرّة تحت اشراف الأمم المتحدة . ولا يزال ذلك القرار هو الاساس المعقول والمرضي للتسوية العادلة لمسألة ناميبيا .

ومن المفجع للشعب الناميبي ، بل انه أيضا من مثالب السياسة العالمية المعاصرة ، انه بعد ثماني سنوات من اتخاذ ذلك القرار ، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص ومجلس الأمن ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا وفريق الاتصال وغير ذلك من المبادرات التي أيدها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز لم تتحقق حتى الان سيادة ناميبيا واستقلالها . والسبب في هذا التأخير الذي لا يحتمل معروف جيدا ، الا وهو رفض جنوب افريقيا الامتثال لنص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وعلى الرغم من أن جميع المشاكل المتملة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا قد حُلَّتْ فان حكومة جنوب افريقيا تسمى الى ادامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا . ويتجلى ذلك في سياسة التسوية التي تنطوي على اقحام مسائل دخيلة وغير ذات صلة . والنمسا تنظر الى ربط انسحاب القوات الاجنبية من انغولا على انه حجة لجنوب افريقيا وذريعة لعرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . واننا نتفهم تماما نفاذ صبر شعب ناميبيا وسخطه .

وطيلة المائة سنة الماضية تحت الحكم الاستعماري ما انفك شعب ناميبيا يعاني بشدة . واليوم هناك صعوبات جمة تعصف بحياة الشعب الناميبي وهي الاستغلال الاجنبي للموارد الطبيعية والبطالة وعدم كفاية التعليم والخدمات الصحية ، واضفاء الطابع العسكري على الاقليم ، وانتهاك حقوق الانسان وأعمال القمع . ان الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استمرار احتلال جنوب افريقيا مدمرة ، وسوف تتغير هذه الحالة تغيرا جذريا عندما يتمكن الشعب الناميبي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وفي نفس الوقت ينبغي أن يكون الشعب الناميبي في وضع يسمح له بأن يعول على تضامن ومساعدة المجتمع الدولي . وقد تأكد التزام بلدي بقضية الشعب الناميبي من جديد مؤخرا بعقد المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا في عاصمة النمسا . ويتضح هذا الالتزام أيضا في اسهامنا في صناديق وبرامج الأمم المتحدة من أجل ناميبيا . فالنمسا على ادراك واضح للمسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي من أجل ايجاد تسوية لمسألة ناميبيا .

لقد سعى المجتمع الدولي في أناة وصبر طوال ٢٠ سنة من أجل التعاون مع جنوب افريقيا لتحقيق استقلال ناميبيا . ومما يبعث على عميق الاسف بالنسبة لحكومة النمسا وكذلك بالنسبة لحكومات كثيرة أخرى ، ان جنوب افريقيا ترفض تمهيد الطريق لتنفيذ المبادئ والتدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بحمن نية وبالوسائل السلمية . وجنوب افريقيا بممارستها لنفس سياسة الانتهاك لحقوق الانسان لعشبة ناميبيا وحرمانه من حق تقرير المصير ، مع ابدائها في نفس الوقت إزدراءها واحتقارها للاسمى التي قامت عليها الأمم المتحدة ووجهات نظر الاغلبية الساحقة لمجتمع الأمم ، وتشهير تصعيدا آخر لسفك الدماء في المستقبل في الجنوب الافريقي . وفي مواجهة هذه الحالة الخطيرة ، استخلص المجتمع الدولي انه ينبغي فرض الجزاءات على جنوب افريقيا كآخر خطوة سلمية متاحة .

وقد أكد مجلس الأمن بصفة خاصة الحاج مسألة ناميبيا عندما اعتمد القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) . واعتمدت النمسا من جانبها مجموعة من التدابير الوطنية المستقلة المحددة وفقا لقراري مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) .

واتخذت حكومة النمسا هذا الخريف أيضا قرارا نجمت عنه تدابير اضافية ردا على التعمت المستمر لحكومة جنوب افريقيا .

وفي غضون الشهور الماضية اجتمع مستشار النمسا ووزير خارجيتها بممثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في مناسبات عدة . وقد أعربا عن طريق هذه الاتصالات عن تقديرهما للموقف الايجابي الذي تتحلى به منظمة سوابو سعيا الى

التسوية التفاوضية . وتشيد النمسا أيضا بالسياسة البتاءة لدول خط المواجههه ، التي لم تتخل قط عن التزامها باستقلال ناميبيا رغم التهديدات المتكررة والاعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا .

وتؤمن النمسا بالقيم الاساسية التي تشكل اساس ميثاق الامم المتحدة ، كما تؤمن بحق تقرير المصير وبحل الصراعات بالوسائل السلمية . ومن ثم ، فان النمسا على اقتناع عميق بأن التميميم القوي لشعب ناميبيا ، وبمساعدة التأييد الاجماعي من قبل المجتمع الدولي ، سوف ينجح أخيرا في تحرير نفسه من نير الاستعمار والعنصرية .

السيد باراشار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع مرة أخرى بعد أقل من شهرين في أعقاب الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة لمناقشة الازمة في ناميبيا . ان الهدف من القرار A/S-14/1 الذي اتخذته الجمعية في دورتها الاستثنائية ، محدد وواضح . ولم يصوت عضو واحد في هذه الجمعية ضد هذا القرار ، مما يدل على وحدة هدف هذه الجمعية في معالجتها المتملة لهذه القضية . واننا نؤكد مرة أخرى هذا التضامن اليوم : تضامننا فيما بيننا في الامم المتحدة ، وتضامننا مع شعب يسمى الى الحرية والى تقرير المصير والى تحقيق هويته الدولية . منذ عشرين عاما ، عندما أنهت هذه الجمعية انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا قال وفدي ما يلي :

"قد يرى دعاة ما يسمى السيامة الواقعية أننا غير واقعيين في سعيينا للتصدي ، عاما بعد عام لما يقارب عشرين عاما ، لمشاكل الفعل العنصري وبقايا الاستعمار . والحقيقة انه ، عاجلا أو آجلا ، منجد لزاما علينا أن نحل هذه المشاكل بشكل أو بآخر . ويجدونا الامل في أن تحل بشكل سلمي يتمشى مع العقل والمنطق . وبسبب تمسكنا بهذا الامل نجد من الالهية بمكان أن توضع هذه المنظمة ، عاما بعد عام ، موقفها في هذا الشأن . وليست هناك حكومة في العالم بوسعها أن تظل حصيحة الى الابد من الضغوط التي يفرضها المجتمع الدولي وضمير ذلك المجتمع . وانطلاقا من ذلك الامل وذلك الايمان فاننا أيدينا وسوف نواصل تأييد ودعم قضية تحرير شعوب جنوب غرب افريقيا ..."

ولا يزال ايماننا واملنا متواصلين . إلا أن مرور عشرين عاما قضا ولا شك على
آمالنا في أن يكون حل هذه المشاكل سلميا . ويضيق الوقت وتحدد الخيارات .
والمستعمرة التي خلقتها عمالة متضاهرة مازالت قائمة لسبب وحيد وهو ذلك التعامل
السري والمنسق الذي يسود في مجال التجارة . فثروة ناميبيا تنهب وتسرق من تحت
أقدام شعبها . وكرامته تهان . ويصبح التمييز أمرا مقدسا . ويتحول تقرير المصير
الى مناورات وحيل يعلن عنها من لا يؤمنون به . وقد عبرت الهند باستمرار عن بغضها
لسياسات أولئك الذين يساعدون جنوب افريقيا ويقدمون لها العون مقابل اعتبارات
تتعلق بالتجارة والمال . ان مقايضة حقوق الانسان بمزايا تجارية ومنافع خاصة تقوض
كل القيم التي تتمسك بها هذه الدول ، على المستوى الوطني أو الدولي .
وتتطلب الواقعية أن تدرس الامم المتحدة برنامج عمل يمكن تنفيذه في حدود
طاقاتها . فالامم المتحدة يمكنها أن تحث وتناشد وتدين وتدعو ، إلا أن هذه الامور
جميعها لن تنتزع الاستقلال لناميبيا اذا لم تقترن بقوة مصممة وموحدة في مواجهة هذه
الازمة . وان عزلة جنوب افريقيا عن كل أشكال الاتصالات الدولية أو التعاون الدولي
تعتبر أمرا ممكنا في اطار وسائلنا الاجماعية المتاحة . وقد استمر مجلس الامن لغترة
طويلة يستبعد الجزاءات الالزامية التي لا مفر منها لتحقيق الهدف الذي ينادي به :
وهو حرية شعب ناميبيا ، وحرية شعب جنوب افريقيا .

ويتمين أيضا على الأمم المتحدة أن تكشف الأعيب المنصريين المتمنتين الذين يدأبون على ربط امتقلال ناميبيا بمسائل دخيلة تماما ، كان آخر مشال عليها ربط هذه المسألة بطلب دولة ذات سيادة للمساعدة الخارجية . ونظرا للطبيعة الخؤون المتاملة في نظام بريتوريا ينبغي ألا نخدع أنفسنا بأن هذه هي العقبة الوحيدة التي تضعها أمام تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن لابد من فضح الاكذوبة .

ان السيامة الخبيثة القائمة على المماطلة والتي تنفذها بريتوريا عن طريق عملائها ، لم تتوقف . ولكن حتى الدمى الناطقة بصوت محركها يمكن أن يتولد لديها صوتها الخاص . وهكذا فان نظام بريتوريا لم يتمكن حتى من جعل مجلسه التشريعي المزييف يصدر له قانونا يظفي به الشرعية على ما منحه لنفسه من ملطات الارهاب والتخويف ، ومن ثم اضطر الى اعلان حالة الطوارئ بالارادة المنفردة . ونفس ذلك النظام ، وقد اضطر داخليا الى التخلي عن قانونه المشين المسمى بقانون الارهاب ، ظل رغم ذلك يستخدمه كأداة للارهاب في ناميبيا . ومنذ أسابيع قليلة قامت المحكمة التي تسمى نفسها المحكمة العليا لجنوب غرب افريقيا بهدم العناصر الاساسية في ذلك القانون . لذا فإن مجاني جنوب افريقيا أنفسهم لا يأخذون من يعملون في خدمتهم مأخذا جديا .

ان السيامات المنحرفة والمؤدية الى الانحراف التي تنتهجها بريتوريا وتصر عليها ، رغم انها سياسات مفلسة وباعثة على الشفقة ، يمكننا أن نسحقها ونحولها الى رماد بقوة العزم التي بوسعنا أن نبرهن عليها . ويجب أن نتحدى ذلك النظام وكل من يمهده باسباب البقاء في كل محفل متاح أمام من يسعون الى رفع لواء العدالة مثل مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ، الى جانب قوة الرأي العام المنبوعة في الدول التي تختلف فيها آراء المحكومين مع آراء الحكام . ان منارة الحرية تناديننا من خليج والفيس . وسيسدل الستار قريبا على ذلك المهرجان الشاذ من الخدع والالاعيب .

وقد يكون من اليسير تصديق انه يمكن كفالة استقلال ناميبيا وسلامتها الاقليمية دون احداث تغيير واملاحات داخلية في جنوب افريقيا . إلا أننا عرفنا أثناء المناقشة

التي دارت مؤخرا في هذه الجمعية بشأن الفصل العنصري أن تكلفة عدوان جنوب افريقيا على جيرانها يقدر بما لا يقل عن ١٧ بليون دولار . وفي حالة دولة من دول خط المواجهة الباصلة مثل موزامبيق بلغت تكلفة ذلك العدوان ما يزيد على نصف ناتجها الوطني الاجمالي . فلا ينبغي اذن أن تساورنا أدنى شكوك في أن حرية ناميبيا ستظل مقيّدة مادام نظام الفصل العنصري باقيا في السلطة في بريتوريا . ان ادماج ذلك النظام اجزاء من اراضي ناميبيا في مقاطعات جنوب افريقيا ، ما هو إلا محاولة يائسة لتقطيع اوصال ناميبيا قبل أن يقع ما لا مفر منه . ولا يقولن أحد عن ناميبيا أن كلمة "الحرية" أصبحت فيها مرادفا لعبارة "لم يعد هناك شيء آخر نخسره" .

وقد اتسم رد الشعب النامبي على ذلك الوضع بالشجاعة وبعد النظر ، تحسنت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ويشهد على ذلك قبوله لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . فلم يعد استقلال ناميبيا أمرا يدور في أحلام الحالمين ، وانما هو أمر ممكن بتنفيذ القرارات السياسية العملية . وقد اتخذ مجلس الامن قرارا من هذا النوع منذ ثمانية أعوام . فهل له الآن أن يدل على تبصيره وروحه العملية بكفالة احترام ذلك القرار ؟

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في مناخ دولي

يتسم بانتشار النزاعات والتوترات ، تمثل مشكلة ناميبيا هذا العام مرة أخرى الشغل الشاغل في كل المداولات الدولية . فمن مؤتمر فيينا ومؤتمرات قمة منظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز انبثق تحرك هام من أجل تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا بعد عقدين من انهاء انتداب جنوب افريقيا على ذلك الاقليم .

وإذا كانت الجمعية العامة تجتمع اليوم لتعكف مرة أخرى على درامة الحالة السائدة في ناميبيا ، فلا يرجع السبب في ذلك الى أن الشعب النامبي تقاعس عن تقديم الدليل على تميمه على استعادة حريته .فمقاومته للاحتلال الاجنبي التي طالت قرنا من الزمان ، وكفاحه التحرري الوطني الذي يخوضه منذ ٢٥ سنة تحت رعاية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الاميل والوحيد ، مجلهما تاريخ حركات تحرر الشعوب

في أروع صفحاته . وذلك الكفاح أيضا كان صدى للكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا لتحطيم أصفاد نظام الفصل العنصري .

وإذا كانت مناقشة مسألة ناميبيا تتكرر اليوم فلا يرجع ذلك الى أن الأمم المتحدة فشلت في أن تعرف بوضوح طبيعة المشكلة أو أن تستعمل سلطتها في ايجاد تسوية أو في اتخاذ التدابير الضرورية للنهوض بحل المشكلة .
وهذه المناقشة ، مثل كل المناقشات السابقة ، دليل على التأكيد الجماعي باجحاف يفرضه نظام بريتوريا .

وفي ناميبيا فان أول حق من حقوق الانسان الاسامية ، وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها ، مازال منتهكا منذ أمد طويل . وفي ناميبيا ، تواجه سلطة الامم المتحدة تحديات خطيرة ومستمرة .

وفي ناميبيا ، وهي اقليم يقع تحت المسؤولية المباشرة لمنظمتنا ، يقتصر القمع العنصري والاستعماري بنهب محوم لمواردها الطبيعية ، واستغلال لسكان يخضعون للسخرة والقهر والنهب على يد النظام المحتل وبالتواطؤ الاجنبي ، وهو ما تدل عليه أمانيد لا يمكن دحضها .

وفي ناميبيا ، يرتفن الموقف النهائي الذي أعرب عنه مجلس الامن في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) بعملية "ربط" أدينت كثيرا ، ويتعرض لمناورات مؤسسية رفضت مرارا وتكرارا . وفي الوقت ذاته هناك مجمع صناعي عسكري تجرى اقامته على قدم وساق ، مما يكشف عن مخططات الهيمنة التي يحركها نظام بريتوريا .

وفي ناميبيا أيضا تحول اقليم محتل بصفة غير شرعية . على يد نظام جنسوب افريقيا ، الى قاعدة اضافية لتنفيذ سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد كل بلدان الجنوب الافريقي المستقلة .

نخلص من كل ذلك الى استنتاجات لا مفر منها هي : أولا ، أن جنوب افريقيا ليست على استعداد لانهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا أو أن تقبل التنفيذ غير المشروط لخطة الامم المتحدة لاستقلال الاقليم ، ثانيا ، توجد في الجنوب الافريقي كل مقومات

التهديد الحقيقي للسلم والامن الدوليين ؛ وأخيرا ، وفي ضوء موقف بريتوريا هذا ، فقد انتهى عهد الخطابة ولي عهدا وفات أوان انصاف الحلول .

ان أطماع بريتوريا ، وقد تم تمييزها على نحو دقيق ، تقتضي مغامرة جهودنا التعويضية وتوجيهها في عدة اتجاهات :

أولا ، لابد من ضمان أن تستمر عملية امتقلال ناميبيا دون انحراف أو حود عن الطريق الذي قبلناه عالميا ، وهو تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك ليس فقط بالتصدي لكل محاولة ترمي الى التحييل على ذلك القرار بربطه بمسائل دخيلة ولا صلة لها به ، وانما أيضا بحشد جهودنا لاحباط أي اتجاه لاعطاء مصداقية لمحاولات اللحظة الأخيرة ، بإقامة مؤسسات مزعومة في ناميبيا .

وبالمثل ، يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالمهمة المنبثقة عن مسؤوليته في ناميبيا بتقديم كل ما يمكن من التأييد المعنوي والسياسي والمادي لكفاح الشعب الناميبى تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والتعجيل بنجاحه بغرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا . وقد منح مجلس الامن ، بسبب ترده ، بمرور الموعد النهائي الذي حدده بنفسه ، تاركا الباب مفتوحا للمساس المتكرر بسلطته . وينبغي للمجلس الآن أن يرد بالصرامة التي يتطلبها سلوك النظام العنصري والمسؤولية التي تتمشى مع مهمة صيانة السلم والامن الدوليين .

كما يتعين على منظماتنا أن تقدم الدعم الكامل للبلدان المستقلة في الجنوب الافريقي التي تتعرض لسياسة متعمدة ترمي إلى زعزعة استقرارها وانتهاك سلامتها الاقليمية وسيادتها بصورة مستمرة . ونحن مدينون جماعيا بتقديم التضامن الفعال لتلك الدول الاعضاء في منظماتنا ، وهو دين يجب أن نفي به من أجل المصلحة العامة .

وقد أكد اجتماع القمة الثاني والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية على أهمية حركة المقاومة الجماعية هذه . وترددت أصدا ذلك بصورة مناسبة في مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز بانشاء صندوق التضامن مع الجنوب الافريقي . والآن يتعين على المجتمع الدولي كافة أن يستجيب لنداء هراري وأن يستخدم ذلك الصندوق كقناة للتبرعات التي يجب أن تقدم لمساعدة دول الجنوب الافريقي على الدفاع عن سيادتها ولامتها الاقليمية وتعزيز تنميتها في وجه عواقب عدوان جنوب افريقيا .

وينبغي اعطاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا مزيدا من التأييد السياسي من جانب المجتمع الدولي ، ومزيدا من الدعم المالي والمادي من جانب منظماتنا . فالسلطة القائمة بادارة ناميبيا حتى استقلالها هي تجسيد لرفضنا الامر الواقع الذي تفرضه جنوب افريقيا في ذلك الاقليم .

وأخيرا ، يجب على الامم المتحدة أن تواصل بذل جهودها وزيادتها لجعل الشعوب تدرك مدى الظلم الواقع على ناميبيا ، وتدرك مدى انتهاك القيم الانسانية هناك . وتتضح الحاجة لهذا العمل بوجه خاص في أعقاب الصمت الذي خيم على المسألة الناميبية

في مناطق معينة . وخير دليل على ذلك هو الوعي المتزايد بضرورة اتخاذ موقف جماعي للرد على تحدي الفصل العنصري . ويظهر أثر هذا الوعي في التقدم المحرز في رفض سياسات نظام بريتوريا الاستعمارية العنصرية .

إن تاريخ الأمم المتحدة كله يتميز بالجهود التي تبذلها المنظمة لفتح الطريق إلى استقلال ناميبيا . ولكن لابد لنا من ملاحظة أن الاقليم لم يعرف سوى تطور النظام الاستعماري والقمع العنصري . ويرفض الشعب النامبي ذلك بنضاله التحرري وبتقديم أجل التضحيات لنصرة قضيته .

وهذا يعني أن من حق الشعب النامبي أن يطالب المجتمع الدولي - الذي يتحمل في ذلك مسؤولية محددة والذي وضع في طليعة اهدافه تنفيذ حق الشعوب في تقرير المصير - باقامة العدالة في نهاية المطاف . وهذا يعني أيضا أن الشعب النامبي وجميع شعوب الجنوب الافريقي الاخرى لم تعد تقبل أي مزيد من التأخير ، بدعوى الاشفاق الكاذب من الاضرار بها ، في تطبيق أحكام الميثاق على بريتوريا ، بما في ذلك الاحكام المنصوص عليها في الفصل السابع منه .

وذلك يوضح كم متزايد هيبة المنظمة لو تحملت بالكامل مسؤولياتها وضمنت وضع حد لمخالفة القانون وحققت العدالة في الجنوب الافريقي .

السيد نياري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان جمعيتنا مدعوة

لدراسة مسألة ناميبيا ، وهي المسألة التي كانت خلال فترة تقل عن ستة أشهر موضع مؤتمر دولي ودورة استثنائية للجمعية العامة ، بالإضافة انها درست في جميع الدورات العادية السابقة . ويدلل ذلك بوضوح على الاهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة .

وعقب عقد الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة فإن دراستنا الحالية لغزو اقليم ناميبيا واحتلاله ، الامر الذي يمثل انكارا لمبادئ القانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والامن في الجنوب الافريقي ، تعد تعبيرا آخر عن الاهمية التي توليها الدول الاعضاء في منظماتنا لبقاء المثل النبيلة التي سادت حين إنشاء منظماتنا ، وهي مثل

لا اعتقد انني بحاجة إلى تكرارها هنا . ولا أود سوى أن أعرب مجددا عن عزم بلادي ، مالي ، على المساهمة في أي عمل تقرر منظمنا القيام به ، وخاصة فيما يتعلق بانتهاء الاستعمار .

وهذا يفسر أسباب مشاطرتنا لمشاعر القلق ونفاد الصبر والاحباط التي تشعر بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ازاء الحالة السائدة في الجنوب الافريقي نتيجة لاستمرار بقاء العنصرية والفصل العنصري في تلك المنطقة ، وعلى وجه الخصوص لاستمرار احتلال ناميبيا غير الشرعي .

وفيما يتصل بناميبيا - والتي تعيننا لاكثر من سبب - يوجد وقد مالي أن يعرب عن سخطه العميق لاستمرار الاحتلال غير الشرعي ، على الرغم من توافق الآراء الذي تم التوصل اليه منذ الفاء الانتداب في عام ١٩٦٦ واعتماد الجمعية العامة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ . ولا مجال لانكار أن هذا الاحتلال يمثل تحديا خطيرا لعلطة الأمم المتحدة وممداقيتها .

إن الحقائق المتملة بالمسألة الناميبية ، والتي كانت موضع درامة في مناسبات عديدة هنا وفي محافل أخرى ، معروفة بما فيه الكفاية ، وكذلك العقبات التي حالت دون التوصل إلى الاستقلال .

لكن جنوب افريقيا أبدت عدم اكتراثها وتعنتها وغطرستها ازاء قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى الانسحاب غير المشروط من ناميبيا ، وارتكبت الكثير من أعمال العدوان في ناميبيا وعلى الدول المستقلة المجاورة قبل أن يدرك المجتمع الدولي ان هناك تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين .

والمؤتمر الدولي المعني بتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا - الذي رحبنا به بحراره - جدير بالثناء لانه ، أولا ، قدم تقييما للتقدم المحرز والمشاكل التي واجهها المجتمع الدولي في جهوده لتحقيق استقلال ذلك الاقليم ، وثانيا ، حدد

التدابير الواجب اتخاذها لضمان ممارسة الشعب الناميبي عاجلا لحقوقه غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال .

كما كان هذا المؤتمر فرصة لاعادة تأكيد موقف منظماتنا الواضح والمتماسك المؤيد للسعي إلى ايجاد حل سلمي وعادل للمسألة على أساس قراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومرة ثانية اُشبهت القرارات المتخذة في المؤتمر والبيانات التي القيت فيه عزم المجتمع الدولي على وضع حد للاحتلال الاستعماري وتمكين الشعب الناميبي من ممارسة حقه الشابت في الاستقلال . ونحن نؤمن بأهمية التعجيل بالتنفيذ العملي لهذه القرارات .

ولم يعد هناك شك في أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وإزالة نظام الفصل العنصري سيجعلان من الممكن تحقيق ملم عادل ودائم في الجنوب الأفريقي . فضلا عن ذلك ، يرى وفد بلادي أن المراعاة التامة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تشكل ضمانات كافية لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في تلك المنطقة .

وإن نأخذ في اعتبارنا رفض الغازي المستبد في جنوب أفريقيا الدخول في الحوار ، ويتمين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة الكفاح ضد جنوب أفريقيا والنضال من أجل العدالة . ويتمين عليهما أن يفيا بمهمتهما المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن العقبات التي وضعت على طريق استقلال ناميبيا غير المشروط لم تضعف عزيمةنا المجمعمة على محاربة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . ونختبر هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للجهود التي مارستها الرأي العام العالمي خدمة لقضية العدالة والكرامة الإنسانية والسلام . إن دعم الرأي العام العالمي يزيد من عزلة النظام العنصري في جنوب أفريقيا يوما بعد يوم . ولهذا نحث المجتمع الدولي أن يكشف ضغطه ويدعم الجزاءات وسائر التدابير التي اتخذت ضد نظام بريتوريا العنصري .

ومن المعروف أن سبب استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا هو تواطؤ المصالح القوية الواسعة الانتشار التي تعزز موقف جنوب أفريقيا . ولأن هذا الاحتلال يبقى على مناخ التوتر في المنطقة ، فإنه يفرض على دول خط المواجهة تضحيات جلي . وقد ازدادت الحاجة إلى تعبئة أكبر لتحقيق مبادئ القانون الدولي في جنوب أفريقيا نتيجة للاحداث الأخيرة .

ألا تكفي المعاناة التي تحملها شعب ناميبيا الشهير لحمل بعض الدول الأعضاء في منظمنا على اتخاذ موقف أقل تملبا يسمح باستكمال ما بدأته حركة التحرر الوطني من عمل بموجب القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؟ وإذا ما طبق هذا القرار فإنه لا يضع حدا نهائيا لقرن من الاستعمار فحسب بل أنه سيقلب أيضا صفحة قاتمة من تاريخ تلك

المنطقة . ونظرا لخطورة مسألة استقلال ناميبيا ، يجب أن تطرح اليوم أكثر من أي وقت مضى في إطار الاسهام الدولي ، وأن يلقي الضوء على الدور البارز الذي تفضلع به مجموعة القوى الداعية إلى انهاء الاستعمار وحماية حقوق الانسان والنهوض بها في جميع أنحاء العالم .

لا بد أن نعتز بالدور والعمل الايجابي اللذين تفضلع بهما المنظمات غير الحكومية وحركة بلدان عدم الانحياز وأن نشني عليهما . كما لا بد لنا أن نرحب بالاجتماعات الاقليمية التي انعقدت على شكل ندوات نظمها مجلس الامم المتحدة لناميبيا . فقد أسهمت هذه الاجتماعات في تعبئة الرأي العام الدولي . وفي تعزيز تبادل المعلومات وتقييم الحالة الحرجة السائدة في ناميبيا وأشارها على السلم والامن الدوليين .

إن مناخ التوتر السائد في الجنوب الافريقي يشكل عقبة رئيسية في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة . فهو لا يحولها فحسب عن مهامها الرئيسية المتمثلة في التنمية والتقدم ، مما يجبرها على استثمار مبالغ كبيرة من الاموال في شراء الاسلحة ، بل انه ايضا يعد تهديدا للسلم والامن الدوليين .

ولا بد أن نؤكد على الخطر النووي الذي يمثله النظام العنصري في الوقت الحاضر . والاعتداءات المتكررة التي وقعت ضحيتها شعوب ودول المنطقة تشير في جوانب عديدة إلى حجم المخاطر الحقيقية التي تواجهها هذه الشعوب والدول . كما أن أعمال الارهاب الصادر عن الدولة التي يرتكبها النظام العنصري هي دليل على ازدرائه لمبادئ التعايش التي يجسدها ميثاق الامم المتحدة . ولا بد من ايجاد طريقة لوضع حد نهائي لمناخ التوتر دون أي تأخير . لقد حان أوان تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الميثاق بغية ايجاد حل حاسم لمشكلة الجنوب الافريقي .

وتؤيد مالي جميع الاعمال الرامية إلى تحقيق هذا الهدف ، وترحب بالتصعد الذي لحق بنظام الفصل العنصري بفضل الجهود المتضافرة والضغط التي يبذلها المقاتلون من أجل الحرية والاجراءات القسرية التي يتخذها المجتمع الدولي .

وقبل أن أختتم بياني ، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد دعم مالي ، حكومة وشعبا ، لدول خط المواجهة التي لا بد أن نعترف أنها تقف في طليعة المعارضة الافريقية لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا وفي مقاومتها لاعمال العدوان ومناورات زعزعة الاستقرار التي يقوم بها النظام العنصري . وتؤكد بلادي من جديد تأييدها للامين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية إلى ضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما تعلن مالي تأييدها لمنظمة سوابو ومجلس الامم المتحدة لناميبيا اللذين يستحقان كل ثناء على عملهما الذي يستهدف اشارة اهتمام المجتمع الدولي بمركز ناميبيا واستقلالها .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بعد مرور عشرين عاما على إنهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتحمل منظماتنا المسؤولية التامة عن الاقليم ، وانهاء ذلك الفصل من التاريخ الاستعماري لناميبيا الذي دام طوال أكثر من قرن ، نجد أن تلك القرارات لم تنفذ بعد .

لم تعد ناميبيا رمزا لسياسات القوة التي تتبعها الامبريالية فحسب ، بل انها أيضا رمز للارادة التي لا تتحطم وقوة الشعب الذي يخاضل من أجل التحرر . كما أن مشكلة ناميبيا تبرز الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والمجتمع العالمي التقدمي قاطبة من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية عادلة لمسألة ناميبيا .

وقد قام المجتمع الدولي في ١٩٨٦ بالعديد من الاعمال الرامية إلى تحقيق هذا الهدف . وكان من الاحداث البارزة في هذا العام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لمسألة ناميبيا ، ومؤتمر فيينا لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي ركز على المطلب العالمي بايجاد تسوية سريعة لتلك المشكلة على أساس القرارات الصادرة عن الامم المتحدة .

وقد اوضحت محافل هامة مثل مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري ، والدورة الثانية والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، والاجتماع الرفيع

المستوى للدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو ، الطرق المؤدية إلى ايجاد تسوية سياسية للصراع القائم في الجنوب الافريقي ، وهي التسوية التي أصبحت الآن أكثر حتمية من أي وقت مضى . إن النظام القائم في بريتوريا يعرّف السلم والامن الدوليين للخطر الداهم . فهو لا يزال ممعنا في احتلاله غير الشرعي لناميبيا بجيش يبلغ تعداداه ١٠٠ ألف جندي ، تخاف إليه عصابات المرتزقة التي تستأجرها بريتوريا وتدفع لها . وتتفق تلك التدابير مع ما يسمى إليه نظام الاحتلال من تحويل المسألة إلى صراع بين الناميبيين أنفسهم . فالنظام يجبر الناميبيين على القتال فيما يطلق عليه القوات الاقليمية ، ومن ثم يجبرهم على قمع شعبهم ؛ ومع هذا فإن المقاتلين من أجل الحرية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) يومنون بأنهم ارهابيون ويحملون مسؤولية حملات القتل التي تشنها في الواقع العصابات شبه العسكرية . وكذلك يطبق نظام الفصل العنصري الالانساني على نحو صافر في ناميبيا . فظروف العمل والاجور وكل شكل من أشكال الانشطة السياسية تخضع لقوانين الفصل العنصري .

وتتعرض الموارد الطبيعية للبلد للنهب بشكل منتظم من جانب العنصريين وحلفائهم . وباختصار ، إن هذا ضرب من الاستعمار العنيف الذي أدانته ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

وهو في الوقت ذاته ، يمثل نقطة البدء لتوسع استعماري جديد . وترمي الأعمال العدوانية التي تشنها بريتوريا باستمرار ضد الدول المجاورة ذات السيادة إلى تحقيق أطماعها في الهيمنة على المنطقة ومنع التنمية المستقلة في دول شبه القارة . وتتعرض تلك الدول لمحاولات مستمرة لزعزعة الاستقرار والتخويف بسبب تأييدها الشابت لنضال شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا وذلك بضربها المثل للاستقلال الوطني والحريية ، والتمايش السلمي على أساس متكافئ بين طوائف سكانها وتعاونها المثمر لصالح الشعوب . ويعبر التزام جميع الدول تقريبا بالوصول إلى تسوية للنزاع في الجنوب الافريقي عن القلق العميق ازاء الموقف المتفجر في المنطقة . وهي تطالب بعمل حاسم يرمي إلى منح الاستقلال لناميبيا وضمان التنمية السلمية لجميع الدول في شبه القارة . وتمتلك الأمم المتحدة بمقتضى ميثاقها الاداة اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

وقد سبق أن اتخذت الجمعية العامة ومجلس الامن قرارات هامة في هذا الصدد ، وتشكل هذه القرارات الاساس الواقعي لنيل ناميبيا لاستقلالها ، وهو في الوقت ذاته الاساس الملزم الوحيد ، بيد أنه من الواضح أنه لم يتحقق أي تقدم على هذا الطريق . وتقع مسؤولية ذلك على موقف جنوب افريقيا المتعننت والسياسة التي يتبعها عدد قليل من الدول الامبريالية التي تشبه بمواقفها الامتراجية في المنطقة وبالمكاسب التي تحل عليها الشركاء عبر الوطنية عن طريق نهب الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا . وتوفر تلك الدول الدعم والمؤازرة للعنصريين من خلال تعاونها مع بريتوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وينعكس الموقف الهدام لتلك الدول ازاء مسألة ناميبيا بصفة خاصة في الاصرار المتعننت من جانب جنوب افريقيا وأكبر حليف لها على الربط بين مسألتين مختلفتين تمام الاختلاف ، هما تصفية الاستعمار في ناميبيا وضمان أمن أنفولا وسلامتها الاقليمية .

ويمثل هذا النهج انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وانكارا للحق السيادي لانفولا في طلب مساعدة الدول الصديقة بهدف الدفاع عن النفس . ويريد البعض أن يعامل القوات الاممية التي تقف بحزم إلى جانب انفولا ، بما يتفق تماما مع أحكام القانون الدولي ، على قدم المساواة مع القوات العنصرية التي تحتل ناميبيا احتلالا غير شرعي منذ أعوام طويلة ، والتي حولت ذلك البلد إلى قاعدة تشن منها الهجمات على جمهورية انفولا الشعبية المجاورة .

ويجد التأييد الذي تمنحه القوى المعروفة لسياسات بريتوريا التي تشكل تهديدا للسلم ، تعبيرا أساسيا عنها في الاستخدام المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن ضد فرض الجزاءات الالزامية الشاملة التي ربما تكون السبيل الفعال الوحيد لتحقيق التسوية السلمية للنزاع . ويعلم ممثلو الدول الاعضاء في الأمم المتحدة جيدا أن الجزاءات يمكن أن تستخدم بمرور مختلفة في العلاقات الدولية . فهي اذا ما استخدمت كوسيلة للابتزاز السياسي والاقتصادي المناهض لمصالح الشعوب تشكل خرقا لقواعد التعايش السلمي بين الدول والقانون الدولي وتسهم بذلك في زيادة حدة الموقف المستخدمة فيه . ومثل هذه الجزاءات يكون محكوما عليها بالافاق منذ البداية . أما فيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ، فإن المسألة تتمثل بجزاءات تتماشى مع القانون الدولي ، وترمي إلى ضمان ممارسة شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا حقهما في تقرير المصير ، وتحقيق الحرية والعدالة . ومن شأن جزاءات شاملة تراعى دوليا أن ترغم نظام بريتوريا ، في غضون فترة وجيزة ، على التخلي عن الفصل العنصري والاذعان لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بمسألة ناميبيا ، أشار السيد فيشر ، وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى الخطوات التي يلزم ، في رأي بلادي ، اتخاذها قائلا :

"وقد بات من الضروري الآن انهاء كل السياسات المعوقة حتى تتمكن

الأمم المتحدة من النهوض بمسؤولياتها من أجل تسوية مسألة ناميبيا ، والكف

فورا عن كل أوجه التعاون مع نظام الفصل العنصري وعن تقديم المعونة والدعم للمعاصبات المخربة ، ومن الحتمي أن يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغرض جزاءات شاملة وملزمة على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وأن يطبق بكل حزم قراراته ، وأن يتم التقيد بكل دقة بالجزاءات المعتمدة والتحقق من صحة تنفيذها ، خصوصا فيما يتعلق بحظر الاسلحة ، وأن يقدم الدعم المتكامل لدول خط المواجهة وسوابو في نضالها العادل من أجل السلم والاستقلال والاستقرار" . (A/S-14/PV.5 ، ص ٢٧ و ٢٨)

ومن المعروف أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد بقوة نيل ناميبيا لحريتها واستقلالها على أساس القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهي تتمسك بموقفها هذا في الامم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى وفي علاقاتها الثنائية .

وان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية على اطلاع تام ، من خلال وسائل الاعلام المحلية ، بالحالة الفعلية في الجنوب الافريقي . وهو يستجيب بتضامن متزايد ، الأمر الذي ييسر منح التأييد السياسي والمادي لحركات التحرير في جنوب افريقي وناميبيا وكذلك دول خط المواجهة . ويتضح ذلك عن طريق الاحداث التي وقعت في العام الماضي . فعلى سبيل المثال قامت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالاشتراك مع لجنة السلم الفنلندية بتشيد قرية للاطفال تضم دورا للحضانة ومدارس ابتدائية في مخيم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كوانزا سول في أنغولا ، ومن الامثلة الأخرى ألوية المدافعة التابعة لمنظمة الشبيبة الحرة الالمانية والعاملة في دول خط المواجهة الافريقية ، والتدريب المهني في معاهد التعليم الفني والعالي في الجمهورية الديمقراطية الالمانية لمئات من الشباب الافارقة من المنطقة ، وهنالك امثلة عديدة أخرى . وستواصل بلادي اتباع الاملوب ذاته في المستقبل وفقا للسياسة الخارجية الافتراكية .

السيد برغ (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلجيكا النرويج .

وبلدان الشمال على اقتناع بأن خطة التسوية التي صادق عليها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) توفر الأساس الوحيد المقبول دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . وينبغي أن يتاح الآن للشعب النامبي تقرير مستقبله من خلال انتخابات حرة ونزيهة تجدي تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة بموجب خطة التسوية .

ويجب شجب كل المماطلات ومحاولات التسوية التي تلجأ اليها حكومة جنوب افريقيا . وبلدان الشمال ترفض محاولات تلك الحكومة الرامية الى عرقلة التقدم عن طريق اقحام قضايا دخيلة . كما أننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء احتلال ناميبيا غير الشرعي واستغلال أراضيها في شن العدوان على البلدان المجاورة ولا سيما أنغولا وما يمكن أن يترتب على ذلك من أثار على السلم والأمن الدوليين .

إن جنوب افريقيا تتماذى في تجاهلها لقرارات مجلس الأمن وفي تحديها لإرادة المجتمع الدولي . فإنشاء "حكومة مؤقتة" هو مخطط آخر لإحكام سيطرتها على ناميبيا . وذلك أمر لا تقبله بلدان الشمال على الاطلاق . وأي إجراء تتخذه ما تسمى بالحكومة المؤقتة سيعتبر باطلا ولاغيا من الأساس ، ونحن نرفض رفضا قاطعا أي إجراء من جانب واحد تقوم به جنوب افريقيا لنقل السلطة في ناميبيا .

والشعب النامبي يناضل في سبيل قضايا تمس وجوده ذاته وهي : تقرير المصير والاستقلال وحقوق الانسان وكرامته .

وقد حان الوقت كي يمارس المجتمع الدولي ما يلزم من ضغوط على جنوب افريقيا للتعجيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وترى بلدان الشمال أن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق لتحقيق تلك الغاية هي الجزاءات الالزامية الشاملة . بيد أننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) باعتباره خطوط في الاتجاه السليم .

ووفقا لبرنامج العمل المشترك لبلدان الشمال لمناهضة جنوب افريقيا متكشف

الدول الاسكندنافية جهودها للوصول في اقرب وقت ممكن الى قرارات بشأن الجزاءات الفعالة التي يتعين على مجلس الامن فرضها والى ان تطبق تلك الجزاءات اعتمدت بلدان الشمال من جانب واحد طائفة عريضة من التدابير لمناهضة الفصل العنصري .

إن ناميبيا من اغنى بلدان القارة الافريقية . وينبغي للجميع ان يتوخوا احترام حقوق الناميبين في مواردهم الطبيعية ، معدنية كانت ام حيوانية . ونحن نشاطر المجتمع الدولي قلقه لما يشهده الاقليم من تهافت المصالح الاجنبية على استنزاف ثرواته بغير وجه حق . كما انه مما يشير قلقنا الافراط في الصيد في مياه الساحل الناميبى ، ونتوقع من كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تحرم على مصالح شعب ناميبيا وتكفل استخدام موارده البحرية بما يعود عليه بالنفع .

وما زالت حكومات بلدان الشمال على التزامها بتخفيف محنة الشعب الناميبى . وأود ان اؤكد تأييدنا المطلق لما تبذله الامم المتحدة من جهود وما تتخذه من تدابير لتصحيح الظلم الخطير الواقع على الشعب الناميبى . وقد قدمت البلدان الاسكندنافية إسهامات كبيرة الى شتى الانشطة التي تنهض بها الامم المتحدة لصالح ناميبيا ، مثل معهد الامم المتحدة لناميبيا في لوساكا وبرنامج بناء الدولة الناميبية . كما اننا ندعم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بما يعود بالنفع على اللاجئين الناميبين ، وسوف تستمر تلك المساعدة مادامت الحاجة اليها قائمة . وتناشد بلدان الشمال جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الاسهام في تلك الانشطة او ان تزيد من مساعدتها إذا كانت تقوم بذلك بالفعل .

وبلدان الشمال على استعداد للاضطلاع بنصيبها في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي مساعدة شعب ناميبيا وقد عرضنا الاسهام في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . واعدنا خطة للعمل المتضافر في مجال التعاون الانمائي متى أصبحت ناميبيا بلدا حرا ومستقلا .

ويستحق الامين العام من ان نمده بكامل تأييدنا فيما يبذله من مساع لبدء تنفيذ خطة الامم المتحدة .

وإننا لنتطلع الى اليوم الذي تحتل فيه ناميبيا مكانتها اللائقة بين أسرة الأمم . وناشد المجتمع الدولي أن يسهم على نحو فعال في بناء دولة ناميبية حرة وموحدة ومستقلة . فلطالما عانى الشعب الناميبى ، وقد بلغت الحالة في ناميبيا مرحلة بالغة الخطورة . وكل تباطؤ في اتخاذ اجراءات فعالة سوف يضر بالسلم والامن الدوليين .

السيد عيسى (السودان) : إن قضية شعب ناميبيا قد ظلت تلازم المجتمع الدولي طوال عقدين كاملين ، منذ أن قامت منظمة الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٦ بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على هذا الاقليم وفقا لقرارها التاريخي ٢١٤٥ (د - ٢١) والذي بموجبه تولت المنظمة إدارة إقليم ناميبيا بنفسها .

ولقد استمرت سلطات الاحتلال للدولة العنصرية منذ ذلك الحين تفرض قبضتها على شعب ناميبيا ، فسلبت أرضه ، وحرمته من حقوقه السياسية ، وعرضته الى تمييز مستمر منظم في كافة مناحي الحياة ، خاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية ، والرخاء الاجتماعى فضلا عن الممارسات الأخرى في مجال العمل .

وانتهكت حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة لسياسات الفصل العنصرى ، وتعرضت موارد البلاد الطبيعية للسلب بواسطة الاحتكارات الأجنبية ، وعبر الشركات المتعددة الجنسيات .

وطوال هذه الفترة فإن حكومة بريتوريا العنصرية لم تأبه لقرارات المجتمع الدولي ، والرأى العام العالمى الذى ما فتئ يندد بسياساتها القمعية وممارساتها العنصرية ، وانتهاكاتها الدائمة لسيادة الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، ولقد واصلت حكومة بريتوريا العنصرية هذه السياسات العدوانية والاحتلال غير الشرعى لأراضي ناميبيا ، نتيجة للدعم والمساندة المستمرة التى تجدها من بعض حكومات الدول الغربية وبعض الحكومات الأخرى في كافة المجالات السياسية والاعلامية مع الدعم العسكري والاقتصادى ، فضلا عن استفلالها لأجواء الصراع الدولى الذى بدأت القارة الافريقية تشهده في السنوات الماضية .

لكل هذا فإن الحكومة المنصرية في جنوب افريقيا ، لم تعط أي اعتبار للمجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتلاحقة التي صدرت عن الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٦ ، ومجلس الأمن الدولي خاصة قراريه ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وفتاوى محكمة العدل الدولية .

ولقد قامت حكومة الاحتلال المنصري في إقليم ناميبيا بفرض حكومة مؤقتة مؤخرًا ، بقصد الخروج على الشرعية الدولية التي وضعت خطة واضحة للاستقلال الفوري والعاجل لشعب ناميبيا وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن حكومة جنوب افريقيا التي استمرت معاندة المجتمع الدولي ، تلتقي في كثير من ممارساتها مع حكومة اسرائيل الصهيونية التي تحتل الأراضي العربية في فلسطين . وهذا التشابه يمكن أن يُرى في عدة مجالات ، منها :

عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعبين الناميبي والفلسطيني في تقرير المصير وقيام دولتيهما المستقلتين في الاراضي الناميبية والفلسطينية ؛ والاعتماد الكلي في وجودهما على الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والاعلامي من بعض دول الغرب الكبرى ؛ وتهديدهما المستمر للامن والسلم الدوليين ، وجذبهما معا للصراع الدولي في المنطقة الافريقية والشرق الاوسط ؛ واعتماد سياسات العدوان العسكري المسلح على الدول المستقلة المجاورة وتهديد سيادتها من وقت لآخر بهدف زعزعة الاستقرار والامن وتقويض النظم القائمة فيها ، مثل الاعتداء واحتلال اراضي دولة أنغولا ، واحتلال إسرائيل لأراضي لبنان ؛ وخلق بعض الدمى عن طريق الترغيب والإرهاب أو عن طريق تزييف إرادة الشعوب والخداع وعدم الاعتراف بالممثلين الشرعيين الوحيدين ، منظمة سوابو ومنظمة التحرير الفلسطينية ؛ وعدم الاعتراف بالرأي العام والمجتمع الدولي ورفض قرارات الأمم المتحدة وعدم الرضوخ لها ، خاصة رفض مشاريع السلام الدولية التي تشمل في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لناميبيا ، والدعوة الى مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة في الشرق الاوسط ؛ وانتهاك حقوق الانسان في الاراضي المحتلة في إقليم ناميبيا وفي الاراضي الفلسطينية .

إن وفد السودان ، الذي يدعم ، بدون حدود ، حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره ، وحقه الكامل في قيام دولته المستقلة الموحدة في كافة الاراضي الناميبية تحت قيادته الشرعية والوحيدة ، منظمة سوابو ، يعتبر أن الامم المتحدة مسؤولة مسؤولية مباشرة وكاملة عن استقلال شعب ناميبيا الكامل والغوري من الاحتلال العنصري من قبل حكومة بريتوريا ، وذلك وفقا لقرارها رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) .

إن مسؤولية هذه المنظمة ، يباشرها نيابة عنها مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي يقوم بمجهودات طيبة في تنوير الرأي العام العالمي بقضايا الاحتلال والاضهاد الذي يمارس ضد شعب ناميبيا ، الذي يناضل بكل قوة من أجل تقرير مصيره واستقلاله الغوري .

وفي هذا المدد فإن وفد بلدي يود أن يعرب عن الإشادة الكاملة بالسياسات

والجهود الجبارة التي يبذلها هذا المجلس وتبذلها الجمعية العامة ، وعلى وجه الخصوص المؤتمرات الناجحة التي عقدت مؤخرا في كل من باريس وفيينا في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٨٦ ، والنتائج والقرارات التي توصلت اليها بقصد فرض جزاءات شاملة وملزمة على جنوب إفريقيا ، وتحقيق الاستقلال الفوري والعاجل لإقليم ناميبيا .

كما نشير هنا أيضا الى قرارات الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة الناجحة للأمم المتحدة ، التي انعقدت في نيويورك في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

ومن هذا المنطلق فإن السودان ينادي بما يلي : الإدانة العالية للاحتلال غير الشرعي لإقليم ناميبيا من قبل حكومة بريتوريا العنصرية ، وقمعها الوحشي لشعب ناميبيا ، والممارسات العنصرية وانتهاك حقوق الانسان ؛ وإدانة اتخاذ إقليم ناميبيا كقاعدة عسكرية للعدوان على الدول المستقلة الافريقية المجاورة ؛ وإدانة فرض حكومة مؤقتة من قبل الحكومة العنصرية على الاقليم ، وتجاهل وتفريغ قرارات الأمم المتحدة التي تستهدف التوصل الى حلول سلمية ؛ وإدانة سياسة جنوب افريقيا القائمة على الربط بين الاستقلال الفوري وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ؛ والتنديد بالتعمدان المستمر بين بعض حكومات الدول الغربية واسرائيل مع جنوب افريقيا ودعم سياساتها العنصرية .

إن السودان ، الذي يرقب بمزيد من التأييد تنامي وعي الرأي العام العالمي لهذه الممارسات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا ، يود أن يشيد بالقرارات الصادرة عن كثير من البرلمانات الأوروبية والمنظمات الشعبية والجماهيرية في دول الغرب الصناعية وآخرها قرار الكونغرس الأمريكي القاضي بفرض عقوبات جزئية على النظام العنصري ، آمليين أن يتطور هذا القرار لفرض عقوبات شاملة وإلزامية عليها .

كما ينادي السودان بفرض مزيد من العزلة على هذا النظام وممارساته في الفصل العنصري حتى يتخلى تماما عن سياساته القمعية ويقبل باستقلال إقليم ناميبيا الكامل والفوري .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : احتفلت

الجمعية العامة في السنة الماضية بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة . وتذكر الوفود أن تلك الدورة الاحتفالية وفّرت فرمة فريدة للتأمل ملياً في ماضي الأمم المتحدة وحاضرها ومستقبلها .

وباستعراض الماضي ، لاحظنا بارتياح كبير أن منظماتنا لعبت دوراً مشكوراً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقدّرنا بوجه خاص إسهام الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار . وذكّرنا بحقيقة أنه منذ إنشائها حمل حوالي مائة بلد على الاستقلال ، من بينها بلدي .

إلا أن تقييمنا للماضي يكون غير دقيق وغير كامل ، وربما مظلماً ، لو اقتصرنا على حالات النجاح التي حققتها منظماتنا ، فقد كانت نواحي النقص أيضاً كثيرة وخطيرة ، وحددت الوفود عدداً من الحالات التي لا تزال بدون حل . وكانت مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا واحتلالها الاستعماري لناميبيا مثلاً من الأمثلة الصارخة في هذا المجال .

وكان لفشلنا في معالجة هذه المسائل بفعالية عواقب مفعمة . فשבب ناميبيا لا يزال يتعرض للمذابح والمعاملة الوحشية ، وتتعرض غالبية السكان في جنوب افريقيا للاضطهاد . وأصبحت المذابح في جنوب افريقيا حدثاً بل واقعا يومياً . وتخضع الدول المستقلة وذات السيادة في جنوب افريقيا لاعمال زعزعة الاستقرار والعدوان والتخريب باستمرار . وأصبح الارهاب وإبادة الاجناس الركيزتين اللتين تقوم عليهما سياسات النظام العنصري في جنوب افريقيا ، الداخلية والخارجية .

لقد انقضى عشرون عاماً منذ أن أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وافطلعت الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن الاقليم . ومرّ عقدان منذ أن أعلن على نحو واضح جداً ، عدم شرعية وجود نظام جنوب افريقيا العنصري في ناميبيا . كما مرت ثمانية أعوام منذ اعتمد مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

إن جنوب افريقيا العنصرية لم تمثل لتلك القرارات الصادرة عن مجتمع الدول ، بل عمدت الى تصعيد ما تمارسه بلا هوادة من قمع واضطهاد ضد شعب ناميبيا . وواصلت سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، حتى لقد أصبح شائعا احتجاز الناميبيين وسجنهم . وهكذا مضت بلا هوادة عمليات تسليم الاقليم وفرض الخدمة العسكرية على الناميبيين وتجنيدهم وتدريبهم للخدمة في الجيوش الاستعمارية بالقوة ، فضلا عن تجنيد المرتزقة . ويتم اتخاذ اراضي ناميبيا منطلقا للعدوان والتخريب ضد البلدان المجاورة .

وقد أعادت جنوب افريقيا العنصرية ، بمساندة حلفائها ، تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بإشارة الكثير من المقبات . ويشار الى أن نظرية الربط لم يتم التفكير فيها وطرحها في الساحة إلا بعد التغلب على الالاميب السابقة .

وثمة اتفاق عالمي على أن خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا تمثل الاساس الوحيد المقبول دوليا للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . إن مسألة ناميبيا إحدى قضايا القضاء على الامتعمار . وينبغي أن يتم حلها . وفقا لاحكام الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذا الإطار يعمل المجتمع الدولي وجميع الشعوب المحبة للسلم .

إلا أن هناك دوائر تريدنا أن نؤمن بغير ذلك . ونحن نشير الى أقلية ضئيلة من الدول التي حاولت عمدا أن تضع مسألة ناميبيا خارج إطارها الحقيقي كي تحزن هدفها في تأخير استقلال الإقليم . وهم ينتظرون من ذلك شراء عنصر الوقت بحيث تنجح جنوب افريقيا العنصرية ، بتشجيعهم وتأييدهم في إقامة حكومة عميلة في ناميبيا ، حكومة تضمن الاستمرار في استغلال ونهب موارد ناميبيا .

كانت السنوات الاربع الاخيرة أوضح ما تكون في هذا الصدد . فقد شهد العالم سلسلة من المحاولات من جانب نظام جنوب افريقيا لتنصيب كيان عميل في ناميبيا . وآخر هذه المناورات المتوالية المجهضة ، إقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة .

كل من هنا يحمل ذكريات الحرب العالمية الثانية والربح ، والدمار ، والموت

العشوائي والمعاماة . إن الحرب العالمية الثانية حدث ينبغي تذكره ولا يجب تكراره في تاريخ البشرية . وينبغي تذكر لا بسبب الفظائع والمعاماة التي لا توصف والتي سببها للرجال وللنساء ، ولكن لأنه يذكرنا أيضا بأفضل لحظات التعاون والوحدة بين البشر . فلم تكن إنسانية الإنسان في أية لحظة في التاريخ بارزة وجلية كما كانت في تلك اللحظة .

أمكن تحقيق الانتصار على الفاشية والنازية لأننا استطعنا تجاوز الحواجز المصطنعة كلون البشرية والديانة والايديولوجية وغيرها . وكان يمكن أن تستمر النازية لو لم يعمل الشرق والغرب على تجميع قوتها والوقوف معا ضدها . ويمعب القول بما كان سيؤول اليه مصير أوروبا لو لم نتقبل التضحية والموت في سبيل حرية وانعتاق شعوب تلك القارة . إننا جميعا ، البيض والسود ، المتدينون والملحدون دفعنا الثمن ، وكان ثمننا فادحا من أجل حرية أوروبا .

إن الأمم المتحدة هي التجسيد الطبيعي لفلسفة وروح المشاركة واخوة والوحدة في وجه التحديات المشتركة .

إن الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري والعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري هي من أخطر التحديات التي نواجهها اليوم . إن نظام الفصل العنصري نازي في نزعتة وسياسته وممارساته . إنه قام كالنازية ، كما أن فلسفته وسياسته وممارساته خطيرة كالنازية والفاشية . إنه جريمة ضد البشرية . ليس هذا هو الوقت الذي يوجب علينا أن نقف معا ونحارب ضد الوحش النازي الفاشي الذي يمثله الفصل العنصري الى أن يتم القضاء عليه نهائيا ؟

ومن أسف أنه عندما يرفع الوحش النازي الفاشي رأسه القبيح اليوم في جنوب افريقيا العنصرية ويهدد بإغراق جنوب افريقيا في بحر من الدماء ، نشهد برعب شديد تواطؤ الذين يعلنون أنهم حماة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . ويقال لنا إنه لا ينبغي اتخاذ إجراء قوي ضد النظام النازي الفاشي لأن ذلك سيضر ضحاياه . ويقال لنا إن الفصل العنصري ينبغي محاربته بالوسائل السلمية ، في

الوقت الذي نعرف فيه أن هذه الوسائل يجري تشبيطه . ويقال لنا إن ناميبيا لا يمكن أن تستقل مادامت القوات الكوبية باقية في أنغولا .

ومن عجب أنه لا يقال شيء عن استمرار وجود قوات جنوب افريقيا المنصرية داخل أراضي أنغولا ، وعن العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن استمرار أعمال العدوان على دول خط المواجهة . وعندما تهاجم هذه الدول فإن رد الفعل لا يبدو أن يكون إدانة لفظية روتينية وإعلانات عن الحوايا .

ولأننا أسهنا بدماء أعز أبنائنا وبمواردنا الطبيعية الفنية في الحرب ضد النازية ، فنحن الافريقيين لا يسعنا إلا أن نشعر بالاسى والإحباط إزاء تواطؤ بعض الدول الاعضاء للابقاء على نظام الفصل العنصري . وإذا لم يكونوا على استعداد لأن يدفعوا ولو شمن رمزي لتحرير ناميبيا وجنوب افريقيا من نكبة الاستعمار والفصل العنصري ، فينبغي لهم على الأقل أن يبنأوا بأنفسهم ، بالأفعال لا بالكلمات الرصينة ، عن نظام الفصل العنصري . هذا هو أقل ما نتوقمه منهم . ونحن نرفض أن نلقن دروسا لم يتعلموها هم ولا نستطيع أن نقبلها .

قيل الكثير عن الحاجة الى القضاء على الإرهاب ، وأنا أخطب الجمعية بعد ساعات قليلة من قيام مجموعة من أعضاء المنظمة الموقرين باعتماد تدابير عقابية ضد بلد يفترض أنه يساند الإرهاب ، بعد أيام عديدة من التشاور والتنسيق . وما يدعو للدهشة أن جنوب افريقيا لم تدرج على جدول أعمال هذه المشاورات . ألا يدعو ذلك الى السخرية ؟

من لا يعرف أن الإرهاب في جنوب افريقيا هو سيامة الدولة ؟ من لا يعرف أن إرهاب جنوب افريقيا المنصرية فلسفة مؤسسية ومنهجية للدولة ؟ وكيف نغهم معارضة هذه الدول الاعضاء لاي سبيل للعمل ضد نظام الفصل العنصري ، بينما لا تتورع عن اعتماد جزاءات بشأن ملابس أكثر إبهاما ، وأقل وضوحا وأخف خطرا من تلك الحاصلة يوما بعد يوم في جنوب افريقيا ؟ أهو النفاق ؟ أهى العنصرية ؟ إن التاريخ سيكشف لنا الحقيقة .

فلنجدل مؤيدي نظام الفصل العنصري يدركون أن عملية التحرر الوطني في ناميبيا لا يمكن مقاومتها أو عكس مسارها . ان ناميبيا ستحصل على حريتها واستقلالها مهما تمدت العقبات ومناورات التعميق التي قد نواجهها . فقد بلغ تقدم النضال من أجل التحرر الوطني في ناميبيا وجنوب افريقيا في الواقع مرحلة حاسمة للغاية . إن الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها مطالبة بممارسة قصارى جهدها لكفالة تحقيق شعب ناميبيا لتقرير مصيره واستقلاله بغير مزيد من الابطاء . اننا لا نستطيع أن نبقي مكتوفي الأيدي في مواجهة هذه الحالة الخطيرة . ونحن نتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية لكفالة الاستئصال الكامل للفصل العنصري وضمان أن يمارس شعب ناميبيا بمودة كاملة حقه في تقرير المصير والاستقلال . وهذه مهمة في متناول أيدينا وقدراتنا . وهي مهمة يجب علينا جميعا ان نؤديها .

إننا نتحمل واجبا والتزاما يحتملنا أن نضمن تسوية تفاوضية لقضية ناميبيا وأن نكفل تحقق ذلك هنا والآن . وهذا أمر ممكن لأن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قد اظهرت مرونة وتعاوننا . وأبدت حنكة سياسية عظيمة . وما يبقى عمله هو ممارسة الضغط على جنوب افريقيا بهدف احضارها الى مائدة المفاوضات .

لقد آن الاوان لتلك الدول التي تقدم مصالحها الاقتصادية على أي شيء عداها لكي تخلص نفسها مما يتسم به موقفها هذا من قصر النظر وضيق الأفق والانانية عندما يتعلق الأمر بمعالجة مسألة ناميبيا وجنوب افريقيا . ان الفد ينهى شرا للذين يسمحون لانفسهم بأن تستعبدتهم مصالح الحاضر الانانية ويرفضون أن يمدوا أعمارهم وراء الأفق الضيق والقصير . ونحن نناشدكم مرة أخرى ان يعيدوا النظر في مواقفهم . فقد تكون التسوية الفورية والسلمية لمسألة ناميبيا في مصلحتهم على المدى الطويل .

أما المجتمع الدولي فالرسالة التي نوجهها اليه ليست جديدة عليه . إذ ينبغي للمجتمع الدولي ان يتصرف على نحو أكثر حسما وبطريقة متضافرة لتجنب تفاقم الحالة في الجنوب الافريقي . فالغفل لا يمكن ان يؤدي الا الى اندلاع صراع عام لا يمكن التنبؤ بمواقبه .

وينبغي للحكومات والمنظمات والافراد ان يضاعفوا جهودهم في ممارسة أقصى ضغط على جنوب افريقيا العنصرية لكي تعيد ناميبيا الى اصحابها الحقيقيين وتلغي فوراً نظام الفصل العنصري المقيت والبغيض .

فلنتعهد جميعاً بأن نعمل معاً بطريقة فعالة لتحقيق استقلال ناميبيا . اننا نعرف ما ينبغي عمله . لقد حدد المؤتمر الدولي المعني بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا مقترحات محددة وملبوسة لإزالة العقبات التي تعترض استقلال ناميبيا . كما اعتمد برنامجاً للعمل على الصعيد الدولي لكفالة التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ان مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخراً في هراي والدورة الاستثنائية الرابعة عشر للجمعية العامة المكرمة لمسألة ناميبيا قد وضعا توجيهات اضافية بشأن كيفية الاسراع بالعملية المفضية الى استقلال ناميبيا . فلنعمل الآن إذن ولنعمل بطريقة حاسمة .

واسمحوا لي ، في ختام بياني ، أن أشيد بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) للطريقة النموذجية التي مثلت بها الشعب النامبي ودافعت عن مصالحه العزيزة والمقدمة . كما أحيي سوابو على الوضوح والحكمة الدبلوماسية اللذين أظهرتهما على مر السنين في السعي من أجل ايجاد تسوية سلمية وعادلة لمسألة ناميبيا .

واغتتم هذه المناسبة لكي أسجل مرة أخرى ، باسم جمهورية موزامبيق الشعبية حكومة وشعباً ، دعمنا غير المشروط لسوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . إننا نكرر رفضنا القوي "للربط" ، الذي يعد تدخلاً واضحاً في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ، ونطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات جنوب افريقيا العنصرية من أنغولا ، ونطالب بالوقف الفوري لكل أشكال الدعم المقدم الى عصابات "يونيتا" ، التي هي أداة لزعة الاستقرار تعمل في خدمة جنوب افريقيا العنصرية وحلفائها .

وأود أن اسجل تقديرنا للجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف إيجاد حل فوري وعادل لمسألة ناميبيا في اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونشجعه على مواصلة هذه الجهود ونؤكد له ثقة حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية ودعمها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اذكر بأن رئيس الجمعية العامة قد ناشد الاعضاء في بداية هذه الدورة على اختصار بياناتهم . وفي هذا الصدد أود ان أبلغ الجمعية العامة بأنه مازال هناك ٦٧ متكلمًا ادرجوا اسماءهم في المناقشة بشأن البند موضع النظر . إن تعاون جميع الاعضاء في اختصار بياناتهم أمر أساسي ، مراعاة لأنه سيكون من الضروري عقد جلسة ممتدة عصر الخميس من أجل الاستماع الى جميع المتكلمين . لذا أود أن احث الممثلين على ان يكونوا مستعدين للكلام بترتيب ادراج اسمائهم حتى يمكننا أن نمضي في عملنا بطريقة منظمة وننهي هذه المناقشة يوم الجمعة .

السيد فلاسكو - سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : على مدى شهرين كرمت الجمعية العامة ، أولا في الدورة الاستثنائية والآن في اطار عملها العادي ، اهتمامها للنظر في مسألة ناميبيا بسبب الخطورة المشيرة للقلق التي للحالة هناك .

لقد اتخذنا على مدى الاعوام العشرين الماضية ، منذ أن انتهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، قرارات عديدة ، وأدانت محافل دولية كثيرة جنوب افريقيا على احتلالها لذلك الاقليم وطالبت بانسحابها وباعادة هذا الاقليم الى اصحابه . وفي ١٩٧٨ اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي تضمن خطة حظيت بالتأييد القوي للمجتمع الدولي ، وذلك حتى يتسنى لناميبيا ان تحصل على استقلالها . وقد واجهت جنوب افريقيا مطالب المجتمع الدولي في البداية بزيادة القمع داخل ناميبيا وبابتكار كل حيلة لاستمرار سيطرتها على الاقليم ، وثانيا بانتهاج

سياسة عنيدة لزعزعة الاستقرار في انغولا وبدعم عصابات "يونيتا" المرتزقة ، محولة بذلك المنطقة بأسرها الى بؤرة خطيرة للتوتر . وتنتهج السياسة نفسها ضد موزامبيق والدول الأخرى في المنطقة .

إن ما يتوقمه شعب ناميبيا منا جميعا في هذه المناسبة ليس قرارا آخر ، بل ان نتحمل مسؤولياتنا وأن نقول متى بالتحديد ستنفذ الأمم المتحدة الخطة المقبولة عالميا ، أي بعبارة أخرى متى سينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نعتقد أنه ينبغي لنا أن نعطي الأمين العام ولاية وسلطات حتى يمكن الشروع ، بالاشتراك مع مجلس الأمن ، في عملية تفضي الى تحقيق الاستقلال السريع لناميبيا*

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد كنيبنغ فكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) .

وقد أنشأ المنصريون في بريتوريا ، من أجل تأجيل استقلال ناميبيا ، بل في واقع الامر ، من أجل مواصلة السيطرة على ذلك الاقليم وشرواته ، اسطورة الربط كشرط مسبق لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذه الحجة لا تستند الى أي أسس قانونية أو أخلاقية ، لأن مجلس الامن عندما اتخذ هذا القرار لم يضع أي شروط مسبقة ولم يجعل تطبيق القرار رهنا بأي شيء .

ونحن نقول إن عملية الربط عملية غير أخلاقية ، لأنه قبل وصول القوات الكوبية الاممية الى أنغولا لمساعدة شعبها على مناهضة جنوب افريقيا ، لم يكن نظام بريتوريا قد حدد لنفسه أبدا هدف منح الاستقلال لناميبيا .

وتواصل بريتوريا تحدي المجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا ، ويرجع ذلك الى التأييد الذي تحصل عليه من بعض البلدان التي تفعل حتى مطالب شعوبها ، وتخابر في مواصلة هذه السياسات المخنكة ، كسياسة الارتباط البتاء .

وقد قال زعماء حكومة ريفان أن سياسة الارتباط البتاء والاقناع هي الطريق السليم لإقناع بريتوريا لحل مشكلة الفصل العنصري ومشكلة ناميبيا ، ومع ذلك فإن محاضر مجلس الامن والجمعية العامة تصف الكثير من المناسبات التي حدثت فيها سياسة ارباب الدولة التي تتبعها جنوب افريقيا بعنف مجنون ضد دول خط المواجهة . ولم يحدث في التاريخ من قبل أن تصرف جنوب افريقيا العنصرية بهذا القدر من العنف وبغير خجل . ويقال أيضا إن الجزاءات الالزامية الشاملة اذا طبقت على بريتوريا ، فإن الجماهير السوداء في جنوب افريقيا هي التي ستعاني . ونتساءل عما اذا كان السادة اصحاب هذا الرأي قد فكروا في المعاناة التي الحقوها بهذين الشعبين على مدى عقود لأن المنصريين يرون لونهم الاسود كشيء وضيع وغير طبيعي بالنسبة للبشر . لماذا تطبق سياسة الحمار الاقتصادي اليوم على نيكاراغوا ، كما طبقت على كوبا في الماضي طوال ربع قرن مضى . من الافضل للجميع التخلي عن الخفاق وعلينا جميعا أن نساعد في القضاء على عملية إبادة الجنس التي يتعمد لها الشعب الاسود في جنوب افريقيا .

لقد كتب شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الحقيقي الوحيد وقائدها سام نجوما ، صفحات رائعة في تاريخ الحرية والاستقلال . ولقد أخصب أرضه بعرقه ودمه ، ولا بد لنا جميعا اليوم أن نقوم بجهود نهائي يتجاوز مجرد الكلام ، حتى لا تبقى الثقة في منظماتنا أو أنفسنا مجرد حلم أو وهم فارغ .

ومن حق شعب ناميبيا أن يستبدل البنادق والرصاص بالكتب والمدارس والمصانع ، وأدوات لحرق الأرض أو استخراج الثروات من مناجمه ، وبذلك يبني أمة جديدة تتمتع بالتقدم العلمي والتكنولوجي وهذا من حقنا جميعا . ولا يمكن أن تؤدي بنا الانانية الى حد الوقوف جامدين أمام معاناة شعب ناميبيا أو التشقق ، بالحديث عنها .

وسمعي استقلال ناميبيا أن هذا الاقليم لن يُستخدم بعد الآن كمنطلق للحرب القذرة ضد شعب أنغولا . وسيؤدي استقلال ناميبيا أيضا الى الاستقرار في الجنوب الافريقي . ولهذا فإننا نرى أن استقلال ناميبيا يرتبط ارتباطا لا انفصام له بالقضاء على الفعل العنصري الذي هو نفسه سبب أساسي للموقف المتفجر السائد اليوم في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

إن المساعدة في القضاء على الفعل العنصري وعلى استقلال ناميبيا في أقرب وقت ممكن معناه وجود البصيرة . وتأخير تلك العملية يعني حدوث كارثة . وكما قال خوسيه مارتى بطل كوبا القومي :

"أن الحرية باهظة الثمن ، وهي ضرورية للمرء فلما أن يكيف نفسه على الحياة بدونها وإما أن يقرر أن يشتريها مهما كلفه ذلك من ثمن" .

والشعب النامبي لم يقرر أن يتكيف على الحياة بغير الحرية وسوف يدفع أي ثمن لقاء الحصول عليها .

السيد راكو قوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد

بَيَّنت الاحداث التي جرت في ناميبيا في العام الماضي أن نظام بريتوريا الذي يزدري

مبادئ ومعايير القانون الدولي وأحكام الميثاق ذات الصلة ورغبات المجتمع الدولي التي أعرب عنها بصراحة ووضوح ، ضمن أمور أخرى ، في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ما فتح يواصل أنشطته الخطرة غير المشروعة في هذا الاقليم الدولي .

إن أنشطته غير مشروعة لأنها تتعارض مع القرار ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، والذي أنهت الجمعية العامة بمقتضاه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وهي غير مشروعة لأنها تتنافى تماما مع القرار ٢٣٤٨ (د-٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٦ الذي أنشأت الجمعية العامة بمقتضاه مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا لحين حصولها على الاستقلال . وهي غير مشروعة لأنها مستمرة في انتهاك القرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي يحتوي على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهي غير مشروعة لأنها تتحدى القرارات العديدة والمقررات التي أعلنت أن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا عمل غير مشروع ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٨٤ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ ، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٠١ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ . وهي غير مشروعة لأنها أقامت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، حكومة عميلة مؤقتة وأبقتها في الحكم منتهكة بذلك لقرارات كثيرة ، منها قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بهدف خدمة مصالح النظام العنصري .

إن هذه الأنشطة التي يخطط بها في ناميبيا تتسم بالخطورة أيضا إذ يقوم عن طريقها ، نظام بريتوريا بتعزيز قوته العسكرية فقد أعلن منطقة الأمن المزعومة ، وأقام نظام الخدمة العسكرية الإلزامية حيث يجري تجنيد الناميبيين وتدريبهم لإلحاقهم بالجيوش القبلية . وهذه الأنشطة خطيرة أيضا لأن النظام العنصري في ناميبيا قد لجأ إلى المرتزقة لقمع شعب ناميبيا . وهي خطيرة أيضا لأن نظام جنوب افريقيا العنصري يستخدم إقليم ناميبيا الدولي كقاعدة يثن منها أعمال الغزو المسلح والقمع وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها ضد الدول الافريقية المجاورة ولا سيما ، جمهورية انغولا الشعبية وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي . وهذه الأنشطة خطيرة أيضا لأن بريتوريا قد حصلت أخيرا على القدرة النووية التي ينجم عن وضعها ، في أيدي حكومة تتسم بالعنف المتأمل ، إلحاق الضرر بالسلم والأمن في منطقة الجنوب الافريقي ويشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين .

إن الادراك الحاد بما للحالة المائدة في الجنوب الافريقي من خطر على السلم والأمن الدوليين إنما يعمل على تعبئة قدر متزايد من الرأي العام في كل بلد . ولتقديم الدليل على هذا القلق المتزايد من جانب المجتمع الدولي ، سنقتصر فقط على ذكر المؤتمرات واللقاءات الدولية التالية التي كرمت كلها أو جزء منها للحالة في ناميبيا ، والتي ركزت عليها أيضا الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة عشرة وهي : المؤتمر الوزاري لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي من ١٦ إلى ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، والحلقة الدراسية المعنية بالعمل العالمي للاستقلال الغوري لناميبيا التي عقدت في فالتا من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ ، ومؤتمر بروكسل الدولي الثاني المعني بناميبيا الذي عقد في بروكسل من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٨٦ ، والمؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا الذي عقد بفيينا من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والدورة العادية الرابعة والأربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أديس أبابا من ٢١ حتى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والدورة العادية الثانية والعشرين لاجتماع

رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية التي عقدت في اديس ابابا من ٢٨ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري من ١ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا التي عقدت بنيويورك من ١٧ الى ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، واجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك في الثاني من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أثناء الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

إن المجتمع الدولي على قناعة الآن بأن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي الاساس الدولي الوحيد المقبول عالميا لتسوية سلمية لمسألة ناميبيا . ولذلك ، لابد من تنفيذها فورا ودون قيد أو شرط . وهي ترفض أي ربط بين استقلال ناميبيا وأية قضايا أخرى دخيلة أو الموازية بينهما ، ولا سيما وجود القوات الكوبية في أنغولا . وتعد المحاولات الرامية الى تشويه مسألة ناميبيا بتقديمها على أنها جزء من المواجهة العالمية بين الشرق والغرب بدلا من قضية تصفية استعمار ينبغي حلها وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة والإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بمثابة اهانة لذكاء الشعوب .

إن شعب ناميبيا الذي تعرض ، لاكثر من قرن ، لشكل وحشي من أشكال الاستعمار يطالب بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة ، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي تخوض نضالا من أجل التحرر الوطني والاجتماعي بكل الوسائل المتاحة له بما فيها النضال المسلح .

ونحن نفتتح هذه الفرصة كي نؤكد من جديد تضامننا مع سوابو وتعطينا لها ، ونخني على الاملوب المثالي الذي تقود به شعب ناميبيا على مرّ ٣٧ سنة . ونتقدم اليها بالتهاني بمفة خاصة لموقفها المرن المسؤول ازاء المبادرات الدبلوماسية والتعاون مع الامم المتحدة في السعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية متفاوض عليها لمسألة ناميبيا .

إن اصرار شعب ناميبيا وبسالته لا بد وأن يعززا عن طريق اجراء دولي وفي مواجهة الرفض المستمر المتمنت من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري ، الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ، وازاء التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا على السلم والأمن الدوليين . كان وفد بلادي من بين الوفود التي دأبت دوما على المطالبة بفرض جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا كما تم عليها الفعل السابع من الميثاق . إذ اتفق بجلاء أن التدابير الانتقائية التي اتخذها على نحو طوعي عدد من الحكومات ، واستجابة الشركات والمصارف الكبرى ، قد مارست فظفا على جنوب افريقيا بل وأثرت على الأحداث هناك . وقد حان الوقت كي يستخدم مجلس الأمن سلطته لوضع حد للتكتيكات التسوية والمكائد المخادعة التي تقوم بها جنوب افريقيا في ناميبيا ، وذلك بفرض العقوبات الالزامية الشاملة التي تم عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

إن المؤتمر الشامن لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، الذي عقد بهراري من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أصدر في ختام دورته نداء خاصا بشأن الاستقلال الفوري لناميبيا جاء به :

"إن أو ان حصول ناميبيا على استقلالها قد آن من وقت طويل . وكل مزيد من التسوية فيه أمر غير أخلاقي . ولذا فنحن نناشد كل الرجال والنساء من ذوي الخية الحسنة أن يعارضوا بشدة أي تأجيل ، لأي سبب وفي أي ظرف من الظروف ، لاستقلال ناميبيا" . (A/41/697 ، ص (١٠) .

السيد اويوي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اننا جميعا نعترف

ان الحالة المتفجرة السائدة في الجنوب الافريقي ، خاصة في ناميبيا ، كانت محور المناقشات التي دارت في العديد من المؤتمرات التي عقدت في سائر أنحاء العالم في الشهر الاخيرة . ويرى وفد بلدي ان الحقيقة المتمثلة في ان الجمعية العامة قررت في دورتها الحادية والاربعين أيضا ان تتناول مسألة ناميبيا أمر يدلل لا على أهمية هذه القضية فحسب بل وقبل كل شيء على طابعها الملح أيضا .

ان الاحتلال المستمر وغير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا لعقدين بعد اعتماد الجمعية العامة لقرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على ذلك الاقليم يمثل الان تحديا لم يسبق له مثيل لمنظمتنا وللمجتمع الدولي بأسره . ان استمرار هذه الحالة الاستعمارية النمطية السائدة في ناميبيا بعد ٢٦ عاما من اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ١٥١٤ (د - ١٥) الذي اعترف بأن لكل الشعوب الحق غير القابل للتصرف في الحرية والسيادة ، انما يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ الأمم المتحدة ومثلها واماها كبيرة للاخلاقيات الدولية . وبقاء الاستعمار اليوم في قارة تحررت كلها تقريبا من هذه الظاهرة البغيضة يعتبر في حقيقة الامر اتجاها سياسيا مؤسفا وينطوي على أخطار تهدد السلم والامن والاستقرار في هذه المنطقة .

وبالرغم من الجهود التي بذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لحمل ، جنوب افريقيا على الاعتراف بسلطة الأمم المتحدة على اقليم ناميبيا ، تواصل حكومة بريتوريا بعناد رفض الانسحاب من ذلك الاقليم ، وتعرقل بذلك العملية التي ينبغي أن تؤدي الى تمكين شعب ناميبيا من تقرير مصيره . وعلاوة على ذلك ، فإنه بالرغم من القرارات العديدة بشأن استقلال ناميبيا التي اتخذت بشكل متتال من جانب مجلس الامن والجمعية العامة فان جنوب افريقيا ، التي تشجعها بعض الدول الكبرى التي مازالت تؤمن بالصلاحية الدائمة للنظام الاستعماري ، تصر على أن تتخذ وتكشف تدابير عسكرية وادارية وسياسية غير مشروعة بهدف تعزيز وجودها في ناميبيا واطالة أمده .

ان وفد بلدي ، اذ يلاحظ مع الارتياح الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية نهائية وسريعة لهذه المسألة ، فانه مازالت تساوره شكوك قوية ازاء وجود اعتماد حقيقي لدى بريتوريا لترك ناميبيا - ونتيجة للمناورات التسوية والمشيئة التي تمارسها جنوب افريقيا وحلفاؤها فان المرء ينتابه شعور متزايد بان المفاوضات التي بدأت فعلا وكان من المتوقع ان تنجح دون تأخير أصبحت تعرقل من يوم لآخر ومن سنة لآخرى . وان تدخل بعض الدول الكبرى في مشكلة ناميبيا ورغبتها في فرض حلول تستهدف حماية مصالحها الاقتصادية والامتراتيجية يزيده من تعقيد عملية حصول ناميبيا على سيادتها المعترف بها دوليا . وعلاوة على ذلك ، تزيد بريتوريا من تعقيد الحالة ، باستمرارها في المطالبة براحة بشروط مسبقة لا اساس لها وغير مقبولة ولا مبرر لها طبقا للقانون الدولي . واحد هذه الشروط الشرط الذي اعتبر منذ البداية بمثابة تحد للمجتمع الدولي والامم المتحدة ، وهو جعل تحقيق استقلال ناميبيا متوقفا على انسحاب القوات الكوبية من انغولا . ان موقف حكومة غابون من هذه الحجة واضح تمام الوضوح . فحكومة بلدي ترفض رفضا تاما ، كما فعلت في الماضي ، وجود أي صلة بين تحقيق استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في انغولا ، وذلك بناء على اتفاقات شائبة ابرمت في ظل السيادة الكاملة ، وهذا امر لا يمكن تكراره باستمرار . وعلاوة على ذلك ، فان تلك القوات لا تمثل أي تهديد من أي نوع لجنوب افريقيا أو للدول المجاورة لانغولا . ويقتصر دورها على مساعدة ذلك البلد في الدفاع عن اراضيه في داخل حدوده . والواقع ان القوات الكوبية لم تقم قط ، كما يعلم وفد بلدي ، بأي تحرك لأسباب عسكرية أو سياسية أو غيرها ، نحو أية دولة من الدول المجاورة لانغولا ، ناهيك عن جنوب افريقيا . وعلى العكس من ذلك ، فان بريتوريا هي التي تقوم ، متذرعة بحجج خادعة لم تعد تنطلي حتى على أكثر الناس سذاجة ، بإرسال قواتها من وقت لآخر خارج حدودها لتنتشر الموت والرعب وخاصة في انغولا .

ان استقلال ناميبيا لا يمكن ان يكون موضوع مقايضة أو أية حيلة مخادعة ، لان القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) لم يكن مجرد منة جوفاء أو عملية نفاق مخادعة . وعلى العكس من ذلك ، فان الدول الاعضاء ارادت ان تعطي شعب ناميبيا تأكيدا بسرعة تحريرها استلهاما بروح الميثاق الذي يعتبر مقمده الاساسي وضع نهاية للاستعمار بكل صورته واشكاله باعتباره من اسباب الظلم والصراعات فيما بين الشعوب .

ومع تاييدنا للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وشعب ناميبيا الشقيق في نضاله التحرري ، يرى وفد بلدي ان الحل النهائي للمشكلة الناميبية الذي يواجه طريقا مسدودا اليوم يكمن في التنفيذ الدقيق لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يعتمد خطة التسوية للمشكلة الناميبية . وتحدد تلك الخطة طرائق التسوية السلمية لتلك المشكلة وذلك بالنص على : أولا ، انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، ثانيا ، الافراج عن جميع السجناء السياسيين والغاء جميع التدابير الانفرادية التي اتخذتها الادارة غير الشرعية في ناميبيا فيما يتصل بالعملية الانتخابية ، ثالثا ، اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة .

ان الخطة التي اشرت اليها والتي مازالت تمثل في نظر الامم المتحدة والمجتمع الدولي برمته الاساس السليم الوحيد للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الناميبية قد تم اعتمادها من جانب كل الدول الاعضاء ، بما في ذلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة ومجلس الامن وفريق الاتصال . ومع ذلك ، ينبغي لنا ان نذكر بان هذا الاجماع لم يستمر الا لفترة وجيزة للغاية ، لان بعض البلدان التي اشرت اليها ، بدلا من ان تكون عاقدة العزم والتمميم على التنفيذ الفوري وغير المشروط لخطة الامم المتحدة لناميبيا ، سرعان ما وجدت سبلا لكي تقحم في مناقشة هذه القضية اعتبارات لا صلة لها البتة بعملية انهاء الاستعمار ، واصرت على التمسك بذلك الموقف ، مفوضة بذلك سلطة الامم المتحدة .

وينبغي للأمم المتحدة وكل الشعوب المحبة للسلام والحرية والعدالة الا تقبل احتلال ناميبيا من جانب جنوب افريقيا كأمر واقع . ويتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن اللذين يختصان بحفظ السلم والأمن الدوليين وكذلك على المجتمع الدولي ككل أن يعارض دون تحفظ أكثر من أي وقت مضى سياسة جنوب افريقيا المنصرية والاستعمارية والارهابية والعدوانية واجبار ذلك البلد على انها. هذه السياسة ، وذلك من خلال كل السبل النشطة والمتضافرة الممكنة ، مثل فرض الجزاءات الشاملة أو تدابير التنفيذ اللزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن الحالة التي أوجدتها على مدى السنين سياسة الفصل المنصري التي تمارسها جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي ، وخاصة في ناميبيا ، تشكل انتهاكا صارخا للسلام والأمن الدوليين .

السيدة اشتون (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لا تزال مسألة

ناميبيا بندا يشير قلقا كبيرا في هذا المحفل العالمي كما أنها امتحنت اهتمام الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك محكمة العدل الدولية . ومع ذلك تواصل جمهورية جنوب افريقيا معارضتها العنيدة لاجماع المجتمع الدولي .

وليس من شك في أن أعظم انجاز لمنظمتنا وهو عملية انهاء الاستعمار قد مهد السبيل أمام تحقيق مبدأ مثل عالمية عضوية هذه المنظمة . لقد انقضت ست وعشرون سنة منذ اعتماد الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتستطيع كل دولة من الدول الاعضاء في هذه المنظمة أن تقول عن حق إن النظام الاستعماري يكاد يكون قد تلاشى . كما يجدر أن نشعر بالارتياح ازاء ما أنجزناه من عمل . الا ان ثمة حقيقة تفقد تلك المنجزات بريقها وهي أن هناك شعبا واحدا هو الشعب النامبي لا يزال يستمرخ الحرية والعدالة اللتين لا يمكنه تحقيقهما بسبب استمرار رفض حكومة جنوب افريقيا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة لاسيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي انتهى انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا بمسؤولية كبيرة في ادارة الاقليم واعداد برنامج لتحقيق استقلال ناميبيا وتمكينها من تقرير مصيرها .

وقد ايدت الأمم المتحدة في قراراتها ، حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وكان من المفترض أن تتوج تلك الجهود باعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أرسى الاصول الاجرائية التي من شأنها تمكين شعب ناميبيا من تقرير مستقبله عن طريق اجراء انتخابات حرة نزيهة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . ومع ذلك أعيقت هذه العملية على الرغم من جهود الامين العام للاستجابة لولاية مجلس الامن . ولا تزال العقبات تثار ويطول أمد معاناة البشر الذين يتمثل هدفهم الوحيد في العيش في كرامة على اراضيهم .

وقد أذان مجلس الأمن في قراره ٥٢٩ (١٩٨٢) مرة أخرى جنوب افريقيا لاحتلالها غير الشرعي المستمر للاقليم ولتحديدها لقرارات ومقررات الامم المتحدة بوضع المقببات امام تحقيق الاهداف التي يرمي اليها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) عن طريق اتاحة ظروف تتنافس مع خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ورفض المجلس الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة بريتوريا لربط استقلال ناميبيا بمسائل غير مقبولة . كما لم تحظ تلك القرارات باستجابة مرضية في جنوب افريقيا التي واصلت بطريقة غير مشروعة احتلال ذلك الاقليم واستغلال موارده غير القابلة للتجدد على نحو عشوائي وفي تجاهل للمرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لذلك الاقليم على حساب معاناة الشعب النامبي . واستجابة لنداء وجهه مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز في الوقت الذي لم يكن من الممكن فيه تحقيق انسحاب جنوب افريقيا اتخذ مجلس الامن القرار ٥٦٦ (١٩٨٢) الذي حذر فيه جنوب افريقيا ضمن جملة أمور من أن عدم تعاونها تعاوننا تاما من أجل تنفيذ خطة الامم المتحدة سيضطر المجلس الى الاجتماع للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الميثاق .

وقد نظر مجلس الامن مرة أخرى في هذه الحالة المأساوية . وللأسف فإن مشروع القرار الذي عرضه اعضاء المجلس الذين ينتمون الى حركة بلدان عدم الانحياز والذي أثبت عن حق أن رفض حكومة بريتوريا المستمر الامتثال للقرارات يمثل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين لم يعتمد على الرغم من توقع المجتمع الدولي ذلك . لقد حققت العديد من الشعوب استقلالها ، واليوم تحتل مكانها المشروع في هذه المنظمة بوصفها بلدانا حرة سيدة لمآثرها . ومع ذلك يجب ألا ننسى أن الحالة في ناميبيا لا تزال دون تغيير . وهذا يعني أنه يتمين علينا مضاعفة جهودنا لإرغام حكومة جنوب افريقيا على الامضاء لنداء المجتمع الدولي بتغيير سياستها . وإلا فإن هذه الحالة تمثل تهديدا خطيرا لاستقرار القارة الافريقية وتهدد السلام والامن الدوليين بالخطر فضلا عن تحديدها لمصادقية الامم المتحدة .

وعلى الرغم من كل هذه الجهود نجتمع مرة أخرى لمناقشة هذه الحالة ، ويواصل الناميبيون كفاحهم لتقرير المصير ، وتواصل حكومة جنوب افريقيا في صلف بحثها عن ذرائع جديدة لمواصلة تأجيل امتثالها لقرارات الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، وفتوى محكمة العدل الدولية . ونجتمع هنا مرة أخرى لنؤكد من جديد دعمنا وتضامننا مع شعب يناضل بدأب لتحقيق حياة أفضل ملؤها الحرية والعدالة .

والشعب البوليفي الذي يكتسي ماضيه بالفخار نتيجة لكفاحه البطولي الدؤوب في سبيل الاستقلال وتقرير المصير يؤيد القضية النبيلة لشعب لا يزال يبرز تحت نير الاستعمار ويود أن يكرر من جديد دعمه الثابت لكافة التدابير التي قد تتخذها الأمم المتحدة حسب الاقتضاء لانهاء الهيمنة الاستعمارية لجنوب افريقيا على ذلك الاقليم . وقد ذكر وفدي في عام ١٩٨٥ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في نفس هذه القاعة وهو يتكلم باسم البلدان الشقيقة الواقعة في منطقة الانديز :

"وقد تشرفت بوليفيا وبلدان امريكا اللاتينية الاخرى بالمشاركة ، بنشاط كبير ، في صياغة الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمر الذي اعتمد في ١٩٦٠ . ومنذ ذلك الحين نتابع باهتمام بالغ ، ونؤيد في الوقت ذاته كل جهد يستهدف تنفيذ هذا الاعلان" . (A/40/PV.85 ، ص ٨٨ - ٩٠)

وواصلت بوليفيا ايضا متابعتها باهتمام بالغ لكل هذه الاحداث فضلا عن دعمها لكافة الجهود الرامية لضمان الامتثال للقرارات ذات الصلة لاسيما قرارات مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٢٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) . ونحن نرى ان تلك القرارات تمثل الاساس الوحيد المقبول للحل ومن ثم سيواصل وفدي تأييدها على نحو ثابت كما سيواصل رفضه لاية اعتبارات اخرى تهدف الى تأجيل تنفيذها كما انه لن يقبل بإقحام عناصر دخيلة على هذه المسألة .

وبالمثل ، نؤكد من جديد تأييدنا الكامل للقرارات التي تنص على أن خليج
والفيس والجزر المقابلة جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وأن أي تدبير تتخذه جنوب
افريقيا لفصلها عن الاقليم غير قانوني وباطل ولاغ تماما . وبالنسبة لبوليفيا ، وهي
بلد كان ضحية أعمال ملب ، من الامور الاساسية الا ينتهك مبدأ السلامة الاقليمية .
ولذلك نعارض أية محاولة تقوم بها جنوب افريقيا لضم اراض هي من حق ناميبيا .

يؤكد مجلس الامم المتحدة لناميبيا مرة أخرى من جديد على أن الامم المتحدة
تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا حتى يحقق الاقليم تقرير المصير . ونلاحظ أن
المجلس - بوصفه السلطة الادارية القانونية - يؤكد على تأييد المجتمع الدولي الساحق
لل قضية الناميبية . إلا أننا نأسف لأنه رغم هذا كله يضاعف نظام بريتوريا أعمال
عدوانه ضد الدول المجاورة له بذريعة أنها تعطي حق اللجوء الى المقاتلين من أجل
الحرية التابعين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مما يعد
انتهاكا مباشرا لحقوق الانسان ؛ ولأنه يلجأ الى تدابير قمعية غير انسانية بتكثيف
حربه العدوانية الرامية الى القضاء على التطلعات المشروعة لشعب ناميبيا بالقوة
وبتمعيد عمليات اخفاء أعضاء منظمة سوابو والمناصرين لها والمتعاطفين معها
واحتجازهم بما يتبع ذلك من أعمال قتل متعمد .

يلاحظ وفد بلادي أيضا أنه في شهر شباط/فبراير ١٩٨٦ أرسلت بعثة مكونة من
ممثلين لهولندا والمملكة المتحدة وبلجيكا لاجراء مشاورات مع كيانات قضائية ومنظمات
برلمانية وغير حكومية لتبادل الآراء بشأن برامج وأنشطة فعالة أخرى ، ولتقرير
التسوية الراهنة فيما يتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية لناميبيا .

إننا نحبي عمل المجلس ونحثه على مضاعفة تعاونه مع المنظمات غير الحكومية
بغية زيادة تعبئة الرأي العام العالمي تأييدا للقضية العادلة التي يسعى الشعب
الناميبي الى تحقيقها منذ عقود عديدة .

كما أننا نلاحظ تمثيل مجلس الامم المتحدة لناميبيا عام ١٩٨٥ في اجتماع وزراء
خارجية بلدان عدم الانحياز في لواندا ، وفي المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات
بلدان عدم الانحياز في هراري وأيضا في اجتماعات مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز في

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في نيودلهي ، وفي نيسان/ابريل ١٩٨٦ في نيويورك . لقد أوضح وجوده في تلك المحافل موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بقضية شعب ناميبيا . وأود أن أسجل عرفان وفد بلادي لأعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا لجهودهم التي لا تكل لتحقيق الحرية والاستقلال اللذين نتطلع اليهما للشعب النامبي . ويؤيد وفد بلادي رفض اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لجميع مناسبات جنوب افريقيا الرامية الى اعلان استقلال زائف لناميبيا عن طريق خطط مخادعة ذات طبعه دستورية وسياسية ترمي الى ادامة سيطرتها الاستعمارية في ناميبيا . ويدفعنا هذا الى القول بأنه من الحتمي أن تحافظ منظماتنا على مصداقيتها وأن نتمسك بتحمل مسؤوليتها الاولية وفقا لاحكام الميثاق ، وأن تحقق استقلال ذلك الشعب الذي يضع ثقته في الامم المتحدة .

وتؤكد بوليفيا من جديد اقتناعها بأن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا مسؤول عن الحالة التي تهدد بشكل خطير السلم والامن الدوليين ، لرفضه الشابت الامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة وبمفة خاصة مجلس الامن ، ولاستخدامه القمع او العنف ضد الشعب النامبي وشعوب أخرى في الجنوب الافريقي ، ولاعماله العدوانية المتكررة ، واعمال التخريب وزعزعة الاستقرار التي يمارسها ضد دول مجاورة ، وأخيرا لمحاولاته فرض تسوية داخلية على الشعب النامبي .

مرة أخرى نرفض رفضا باتا ممارسة الفصل العنصري البغيضة التي يعاني منها شعب ناميبيا وشعوب أخرى في الجنوب الافريقي . ان التمييز العنصري اهانة للبشرية بأسرها ويستحق ان يقوم المجتمع الدولي بفرض الجزاءات الضرورية للقضاء عليه .

السيد جاريت (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان ادراج

مسألة ناميبيا في جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة مبادرة أخرى في سلسلة المبادرات الرامية الى الابقاء على وعي المجتمع الدولي لمحنة الشعب النامبي . ويجب أن يتفهم الجميع مشاعر الاحباط العميق والامتناء ونفاذ الصبر التي يحس بها شعب ناميبيا عندما ينظر الى الورا الى تاريخ اقليمه . إذ بينما غيرت رياح التغيير خريطة العالم السياسي بشكل رئيسي ، ظلت ناميبيا محرومة من حريتها .

وبعد ثلاثين عاما من الحكم الاستعماري وضع اقليمه تحت وصاية عصبة الأمم المتحدة ،
وأخيرا وضع تحت جنوب افريقيا . وتغيرت هذه الحالة منذ ٢٠ سنة عندما وضعت الجمعية
العامة الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .

ان تولى الأمم المتحدة لهذه المسؤولية لم يترتب عليه أي تقدم للشعب
الناميبي ، لأن جنوب افريقيا تواصل احتلالها غير الشرعي لأراضيها وتنكر عليه حقوقه
السياسية الأساسية . وقد تعرض لتمييز عنصري منتظم في التعليم والرعاية الصحية
والرعاية الاجتماعية والعمل ، وفي كل مجال آخر من مجالات الحياة . واستنزفت المصالح
الاقتصادية الأجنبية موارده الطبيعية بشكل لا يرحم . ولا يمكن أن يسمح لهذه الحالة
بأن تستمر .

لقد وزع نظام بريتوريا قوة عسكرية كبيرة في الاقليم . ليس بغرض قمع كفاح
الشعب الناميبي من أجل التحرر الوطني فحسب ، وإنما أيضا لشن أعمال زعزعة استقرار
وعدوان ضد دول افريقية مستقلة مجاورة . وتلك الهجمات ، وكذلك التدمير السافر
للحياة والممتلكات ، ينبغي وقفهما فوردا لمصلحة السلم والامن الدوليين في المنطقة .

إن رفض جنوب افريقيا الانسحاب من ناميبيا يقوض سلطة الأمم المتحدة . وقضية ناميبيا قضية فريدة لأن الأمم المتحدة اضطلعت بالمسؤولية المباشرة عن ادارة هذا الاقليم وضمان ممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير . ولهذا فإن استمرار جنوب افريقيا في تحدي قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وحكم محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية وجودها في الاقليم ، يعتبر تحديا صافرا لسلطة هذه المنظمة .

ومنذ أكثر من سبع سنوات ، وضعت خطة ترد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لتسهيل انسحاب جنوب افريقيا العنصرية من ناميبيا ، وانتقال الاقليم انتقالا سلميا الى الاستقلال . لقد تم التفاوض بعناية بشأن هذه الخطة بين الاطراف ووضعت الطرق التي تمكن شعب ناميبيا من تقرير مصيره عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تجري تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، وفي نهاية المطاف حسمت جميع المسائل المعلقة التي تتمصل بتنفيذ الخطة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، وأمكن التوصل الى نظام الانتخابات .

بيد أن جنوب افريقيا لم تبد استعدادها لنقل السلطة الى شعب ناميبيا وعمدت بدلا من ذلك الى تعزيز قوات الاحتلال التابعة لها واضطلعت بمناورات دبلوماسية واقامت حكومة مؤقتة غير شرعية وأمرت على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . إن هذا الربط ، الذي لم يكن مقبولا ابدا ، رفض رفضا قاطعا من جانب مجلس الأمن على أساس أن مسألة وجود القوات الكوبية في انغولا مسألة تقع بمسألة خالصة في إطار الاختصاص السيادي لانغولا وانها مسألة دخيلة على مسألة ناميبيا ، وبالإضافة الى ذلك أكد مجلس الأمن ان قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) لايزال هو الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية المسألة الناميبية .

إن اعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المنعقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ يبين في جملة أمور أن شعب ناميبيا يخوض كفاحا بطوليا ضد السيطرة والاستقلال الاجنبيين وأن تحقيق استقلال ذلك الاقليم قد أحبط نتيجة لتعننت نظام الفصل العنصري وكذلك نتيجة لتواطؤ بعض أعضاء المجتمع الدولي . لقد احتلت المصالح

الانانية مكان الصدارة ودفعت الى الوراء بالمشاكل الحقيقية المتمثلة في انهاء الاستعمار وحق الشعوب غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . واكد الاعلان شرعية كفاح الشعب الناميبي بكل وسيلة متاحة له بما في ذلك الكفاح المسلح لصد عدوان جنوب افريقيا العنصرية . وفي هذا السياق شجب المؤتمر آخر عمل من أعمال العدوان ارتكبه جنوب افريقيا ضد جمهورية انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي واعلن ان سياسة بريتوريا القائمة على العدوان وزعزعة الاستقرار لا تقوض فحسب السلم والاستقرار فسي منطقة الجنوب الافريقي بل تشكل أيضا تهديدا للسلم والامن الدوليين .

يتضح من جميع هذه الدلائل ان نظام بريتوريا وطد عزمه على ادامة احتلاله غير الشرعي لناميبيا . واعترافا بهذه الحقيقة طالب المجتمع الدولي لسنوات عديدة بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا . ومن المؤسف ان بعض الدول التي تشترك في نهب ثروات ناميبيا والتي تمارس أيضا حق النقض في مجلس الامن حمت هذا النظام العنصري ، وشجعت بذلك على مواصلة احتلاله غير الشرعي للاقليم . لا بد للمجتمع الدولي ان يؤكد لهذه البلدان التي تعارض فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ان استمرار معارضتها لهذه الجزاءات لن يؤدي إلا الى إطالة أمد أخضاع الشعب الناميبي والاحتلال غير المشروع لهذا الاقليم .

إن حكومة ليبيريا ، وهي عضو نشط في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تعتقد ان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا خطة غير مشروطة ، وأن حرية الاقليم واستقلاله لا يمكن ان يكونا رهينة للخطة السياسية والاقتصادية العالمية لبعض الدول ولما يلائم نظاما ادين على نحو عالمي ، ويجب تقوية تمهيم وشجاعة الشعب الناميبي باجراءات دولية مكملة .

وقد آيدت ليبيريا بحماس وعلى نحو دائم ، الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة ممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ولانزال اليوم ، كما كنا في الماضي ، نلتزم التزاما راسخا بهدف استقلال ناميبيا الذي ينبغي ان يتحقق وفقا لخطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نعتقد انه لا يكفي ان نعلن الالتزام بالمثل العليا المتمثلة في

الحرية والعدالة وكرامة الانسان ثم لا نقوم في الوقت ذاته بعمل شيء لضمان تمتع الشعوب في كل مكان بهذه الحقوق . إن هذه الحقوق غير القابلة للتصرف للبشرية كلها لا توجد اليوم في ناميبيا وفي جنوب افريقيا . وعلى جميع البلدان التي تؤمن بهذه المثل أن تعمل عملا حقيقيا من أجل تحقيقها في ناميبيا التي تأخرت حريتها واستقلالها لفترة طويلة من الزمن . إن مسؤوليتنا في الأمم المتحدة تقتضي العمل بصورة حاسمة من أجل الاسراع بتحقيق ذلك الهدف لنضع حدا لسفك الدماء ولمعاناة الشعب الناميبى .

إن وفد بلادي يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة لالتزامه الشخصي بالقضية الناميبية ولجهوده الرامية الى تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة ناميبيا ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠